



استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (BPfA)+25

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا تقرير موجز 2015-2019

جدول المحتويات

2	جدول المحتويات
2	قائمة الجداول
2	قائمة الرسوم
3	1. مقدمة ومعلومات أساسية وسياق
4	2. اتساق السياسات
4	3. لمحة عامة وتحليل للإنجازات والتحديات
5	3.1 المجال الحاسم (أ) - عبء الفقر المستمر والمتزايد على المرأة
6	3.2 المجال الحاسم (ب) - التعليم وتدريب المرأة
8	3.3 المجال الحاسم (ت) - المرأة والصحة
10	3.4 المجال الحاسم (ث) - العنف ضد المرأة
11	3.5 المجال الحاسم (ج) - المرأة والزاعات المسلحة
12	3.6 المجال الحاسم (جج) - المرأة والاقتصاد
14	3.7 المجال الحاسم (خ) - ضمان مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار
17	3.8 المجال الحاسم (د): آليات مؤسسية من أجل النهوض بالمرأة
19	3.9 المجال الحاسم (ذ) - حقوق الإنسان للمرأة
20	3.10 المجال الحاسم (ر): المرأة ووسائل الإعلام
21	3.11 المجال الحاسم (ز): المرأة والبيئة
22	3.12 المجال الحاسم (ز): الطفلة
23	4. النتائج الموجزة
24	5. الرسائل الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية

قائمة الجداول

9	الجدول : أمثلة قطرية عن تعليم وتدريب المرأة والفتاة
13	الجدول : وضع التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان
23	الجدول : أمثلة قطرية عن حقوق الإنسان للمرأة والفتاة
24	الجدول : قصص حيث تثار مسائل المساواة بين الجنسين بحسب الموضوع الرئيسي، بحسب المنطقة
26	الجدول : أمثلة قطرية عن المرأة والبيئة

قائمة الرسوم

4	الرسم 1: اتساق السياسات على نطاق الأطر
8	الرسم 2: نسبة وفيات الأمومة، 2011-2015 (وفيات لكل ألف ولادة حية)
12	الرسم 3: معدلات مشاركة القوة العاملة الأنثوية
13	الرسم 4: وضع عمالة المرأة
14	الرسم 5: الفصل المهني بحسب النوع الاجتماعي في أفريقيا
16	الرسم 6: نسبة وجود المرأة في البرلمان، الاتحاد الأفريقي
21	الرسم 7: الفجوة الجنسانية في امتلاك الهاتف الخليوي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل/بحسب المنطقة



1. مقدمة ومعلومات أساسية وسياق

1. يجري استعراض بيجين +25 في مشهد موسوم باعتقاد عام 2015 لجدول أعمال التنمية المستدامة 2030 والـ17 هدفاً تنموياً مستداماً (SDGs) ذات صلة، إلى جانب اعتماد عام 2013 جدول أعمال 2063 من القادة الأفارقة على أنه المخطط لـ"أفريقيا التي نريد". يعزز كلا جدول الأعمال على نحو متبادل تطلع القارة إلى تحقيق قارة شاملة ومزدهرة يسودها السلام فيما لا يتخلف أحد عن الركب. وفي الوقت نفسه، يتمثل السياق العام لاستعراض بيجين +25 في تحقيق نمو اقتصادي كبير بينما تتم معالجة تحديات حاسمة مثل انتشار تغير المناخ والنزاعات والنكسات بشأن المساواة بين الجنسين.
2. تشدد المجالات الـ12 الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بيجين على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة، وتقليل التفاوتات الجنسانية وتعزيز إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية. هذه المجالات هي أمور جوهرية لتوليد مكتسبات إنتاجية وتسريع التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين نتائج التنمية، بما في ذلك إيجاد آفاق للجيل القادم.
3. يتمتع تمكين المرأة والفتاة بأثر متعددة ويساعد في دفع النمو الاقتصادي للبلد وتحقيق تنمية شاملة. تشير التقديرات إلى أن أفريقيا تتكبد خسائر بقيمة 60 بليون دولاراً سنوياً نتيجة عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، وذلك غير الخسارة التي يتكبها شمال أفريقيا (باندارا، 2015).
4. ويشير تقرير الـ48 بلداً الذي قدمته الدول الأعضاء الأفريقية من أجل هذا الاستعراض إلى أن ثمة بلداناً حققت تقدماً منذ عام 1995 حيث أن المزيد من الفتيات يلتحقن بالمدارس مقارنة بالفترة الماضية قبل 25 عاماً، والفجوات بين الجنسين في التعليم الابتدائي أصبحت مردومة الآن حيث أن نسبة معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية بالنسبة إلى الذكور بلغت 92 في المئة في المتوسط. تشكل النساء حالياً نسبة 41 في المئة من العاملين بأجر خارج مجال الزراعة مقارنة بنسبة 35 في المئة عام 1990.
5. كما أن ثمة بلداناً حققت تقدماً كبيراً من خلال إدراج مبادئ وأحكام صكوك قانونية عالمية وإقليمية بشأن حقوق الإنسان للمرأة في دساتيرها وتشريعاتها وأطر سياساتها، ووضعت آليات مؤسسية لتنفيذ هذه الأطر. وبحلول عام 2019، حلت ثلاثة بلدان وهي رواندا وناميبيا وجنوب أفريقيا بين البلدان العشرة الأولى في العالم فيما يتعلق بتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية.
6. لكن وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في أفريقيا منذ عام 1995، كانت المكاسب متفاوتة بين البلدان وتظل عدم المساواة بين الجنسين تشكل تحدياً رئيسياً للتنمية. يشكل تحسين حصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية وإزالة العوائق من أمام عاملتها المنتجة خطوات أولى ضرورية نحو الحد من أوجه عدم المساواة وتحسين أثر النمو الاقتصادي على الحد من الفقر وإطلاق إمكانات المرأة لتقوم بمساهمة مجدية في التحول الهيكلي لأفريقيا.
7. يتم الاضطلاع بتقييم بيجين +25 في هذا السياق من الأمل ممزوجاً مع تحديات عالمية وإقليمية هامة، لكن بوجود أيضاً فرص لتحقيق تقدم أكبر وإمكانية التغيير التي يمكنها أن تسرع التحول الإيجابي الدائم.
8. تهدف كلا المجالات الـ12 الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة إلى الاعتماد على الإنجازات والتصدي للتحديات، وذلك لضمان القضاء على التمييز ضد المرأة والفتاة في كل مكان بحلول عام 2030. لذا، يقارن التقرير كلاهما ويتعين بالتالي استعراضهما معاً.
9. أعد تقرير الاستعراض الموجز لبيجين +25 الإقليمي هذا باستخدام تقارير تقييم وطنية. يوفر التقرير صورة تحليلية للتقدم الذي أحرزته أفريقيا كمنطقة في كل من المجالات الـ12 الحاسمة وفي جميعها مسلطاً الضوء على التجارب الناجحة والدروس المستفادة. كما يحلل التقرير التحديات التي تواجهها القارة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ويحدد التوصيات ذات الأولوية في مجال السياسات.

2. اتساق السياسات

10. استمرت البلدان الأفريقية خلال فترة الاستعراض في الاستجابة إلى السياقات المتغيرة محددة أهداف التنمية وأولويات القارة. تمثل إطار التنمية الرئيسي في الفترة ما بين عام 2000 و2015 في الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، وذلك عندما انضمت البلدان الأفريقية إلى باقي العالم في إدراج التنمية المستدامة في التخطيط الإنمائي. لكن البلدان اختبرت بشكل واسع إنجازات متواضعة مقابل الأهداف الإنمائية للألفية كون مستويات البداية والعمليات والالتزامات تفاوتت كثيراً في الحالات. ونتج عن التأثير الواضح لتجربة الأهداف الإنمائية للألفية الحاجة إلى وضع إطار تنمية جديد.

11. يعيد جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 تأكيد مركزية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة كعاملين حاسمين يتحركان في نجاح التنمية الشاملة والمستدامة. يظهر هذا الأمر بوضوح في واقع أن لدى 14 من أصل 17 هدفاً إنمائياً للألفية أهداف ومؤشرات متعددة تتطلب تجميع إحصاءات جنسانية موثوقة ومتسقة. كذلك، الهدف 5 من الأهداف الإنمائية للألفية يشكل هدفاً مستقلاً بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. كما أن جدول أعمال 2063 يعترف بمركزية أدوار المرأة في تحقيق تطلعاته السبعة نظراً إلى أهمية مساهمات المرأة الاقتصادية والاجتماعية في تنمية القارة.

ثلاثة أطر تعزز بعضها بعضاً		
أهداف التنمية المستدامة (1) القضاء على الفقر (2) القضاء على الجوع (3) الصحة الجيدة والرفاه (4) التعليم الجيد (5) المساواة بين الجنسين (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية (7) المياه المتوفرة والنظيفة (8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي (9) الصناعة والابتكار والهياكل (10) الحد من أوجه انعدام المساواة (13) العمل المناخي (17) السلم والعدالة والمؤسسات القوية	إعلان ومنهاج عمل بيجين (أ) المرأة والفقر (ب) التعليم والتدريب (ت) المرأة والصحة (ث) العنف ضد المرأة (ج) المرأة والزراعات المسلحة (ح) المرأة والاقتصاد (خ) المرأة في السلطة وفي مراكز صنع القرار (د) آليات مؤسسية من أجل النهوض بالمرأة (ذ) حقوق الإنسان للمرأة (ر) المرأة ووسائل الإعلام (ز) المرأة والبيئة (س) الطفلة	جدول أعمال 2063 (1) أفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة (2) قارة موحدة متحدة سياسياً وتقوم على الوحدة الأفريقية المثالية ورؤية نهضة أفريقيا (3) أفريقيا ذات حوكمة رشيدة وتتمتع بالديمقراطية واحترام عدالة حقوق الإنسان وسيادة القانون (4) أفريقيا سلمية وأمنة (5) أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم متبادلة وأخلاقيات (6) أفريقيا ذات تنمية حافظها الشعب تعتمد على إمكانيات الشعب الأفريقي، لا سيما شبابه ونسائه وقارة تحظى برعاية جيدة (7) أفريقيا كلابع دولي وشريك قوي موحد ومؤثر

الرسم 1: اتساق السياسات على نطاق الأطر

12. تنتسحز جداول أعمال السياسات هذه غالباً أطر تنفيذ جديدة. كذلك، يدرك رصد وتقييم تنفيذ استراتيجيات تنمية طويلة الأجل مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين الحاجة إلى إصلاح الأطر القائمة. بالتالي، ينظر هذا الاستعراض إلى حالات مراجعة قوانين وممارسات إدارية.

3. لمحة عامة وتحليل للإنجازات والتحديات

13. قُطعت أشواط كبيرة في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بيجين في الفترة اللاحقة للمؤتمر الإقليمي التاسع لأفريقيا (بيجين +20) الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في أديس أبابا، إثيوبيا. دعت وثيقة النتائج هذه إلى تسريع تنفيذ مجالات الاهتمام الـ12 الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وذلك لضمان تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة. 2030 أعاق عدد من التحديات المستمرة التوصل إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فترة العشرين سنة التالية لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

14. يشكل واقع أن أي بلد في العالم لم يحقق المساواة بين الجنسين مؤشراً إلى أن التحديات هي عشوائية وتؤثر على كلا البلدان المتقدمة والبلدان النامية. في الاستعراض الحالي، واستناداً إلى تقارير 48 بلداً، لوحظ تحقيق تقدم في المجالات التالية التي كانت مثيرة للقلق في استعراض بيجين +20 وهي: تناول حقوق المرأة والفتاة في ضمان الحريات الأساسية، التمثيل القانوني، محو الأمية القانونية ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، تحديد السياسات والبرامج في معالجة عبء الفقر المستمر والمتزايد على المرأة والفتاة،



استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا
تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25

اتخاذ تدابير والقيام بأعمال لضمان الوصول المتكافئ والمشاركة الكاملة للمرأة إلى هياكل السلطة وصنع القرار من خلال تدابير تشريعية وآليات تتيح المشاركة المتكافئة للمرأة واستخدام الحصص الجنسانية وتدابير خاصة أخرى، اعتراف أكبر بوصول محسن للمرأة إلى التدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا، توفير أدوات وتكنولوجيات لتسهيل حصول المرأة على التمويل، وبذل جهود متضافرة للاستفادة من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

15. لكن رغم الإنجازات الملحوظة في العديد من البلدان وفي المناطق دون الإقليمية، كان التقدم متفاوتاً في أرجاء القارة، حيث أن مسار المكاسب الإنمائية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليس على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان.

16. تتم مناقشة الوضع الحالي للتنمية وفق مجالات الاهتمام الـ12 الحاسمة والمتصلة بجدول أعمال 2030 و2063.

3.1. المجال الحاسم (أ) - عبء الفقر المستمر والمتزايد على المرأة

17. واصلت البلدان الأفريقية استعراض واعتماد السياسات الاجتماعية والاقتصادية واستراتيجيات التنمية التي تعالج احتياجات وجهود المرأة في الفقر والحفاظ عليها. ينعكس تنوع نهجها المتبع في إدماج بعض المبادرات في أطر التنمية الوطنية، فيما كان البعض الآخر منها محدداً جداً في سبيل الحد من الفقر للمرأة والفتاة. لغة والتزامات هذه الأطر هي مشتركة لكن غالباً ما يكون التنوع في موضع تفاصيل التدخلات والتنفيذ.

18. يستمر ذلك في البقاء على قائمة مجالات التركيز ذات الأولوية بالنسبة لكافة الحكومات في أفريقيا. تنطوي النهج للقضاء على الفقر بين النساء والفتيات على مجموعة من التدخلات في بلدان مختلفة في أفريقيا والتي تركز في جملة أمور على الدخل والعمل اللائق والمدخرات وبرامج حماية اجتماعية تكميلية تكون لصالح الفقراء وشاملة. وتماشياً مع هدف التنمية المستدامة 1، تمنح بعض الحكومات في أفريقيا الأولوية إما لتنفيذ أو نفذت مجموعة من تدخلات حماية اجتماعية مراعية للمنظور الجنساني، وبصورة رئيسية نظم ضمان اجتماعي وتحويلات نقد غير مشروطة وبرامج تشغيل عامة. وهناك أيضاً برامج دعم للدخل المباشر التي تنطوي على تمويل مباشر أو منح اجتماعية تقدم للفتيات الضعيفة والمستبعدة مثل المرأة والفتاة.

وفي معالجة سوء التغذية، وضع العديد من الحكومات استراتيجيات لتعليم وتوفير طعام مليء بالعناصر الغذائية للأطفال (كلا الفتيات والفتيان) والحوامل والأمهات المرضعات المتضررين. كما هناك أيضاً حكومات تعزز استثمارات وميزانيات اجتماعية مراعية للمنظور الجنساني في الهياكل الاجتماعية (توفير التعليم والرعاية الصحية)، الهياكل المادية (المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والطاقة والنقل والاتصالات وغيرها) وإمكانية حصول محسنة على الحماية الاجتماعية. استخدمت دول أعضاء استثمارات اجتماعية أساسية لضمان الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال مجموعة من المساعدات الاجتماعية وخطط قائمة على المساهمات للأفراد والأسر والفتيات الاجتماعية الفقيرة والضعيفة.

19. الفقر هو مزيج من الفقر المزمن والفقر العارض. يعيش معظم الفقراء (82 في المئة) في المناطق الريفية ويكسبون عيشهم بصورة رئيسية من زراعة الكفاف وتميل المرأة لأن تكون ممثلة تمثيلاً رائداً في الأنشطة الزراعية. لذا، يتوقع أن تكون المرأة أكثر فقراً من الرجل. لكن، يتم قياس الفقر على مستوى الأسرة المعيشية نتيجة للطرائق الحديثة لتجميع البيانات التي تفترض أن أفراد الأسرة في الأسرة المعيشية نفسها يتقاسمون بالتساوي.

20. كما أن عدداً من الحكومات في أفريقيا منح الأولوية للإنتاج الزراعي معزراً سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية والأمن الغذائي كوسيلة للقضاء على الفقر وتحسين سبل العيش، إلى جانب ضمان المساواة وعدم التمييز في ظل القوانين ذات الصلة. مثلاً، قُدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أن سد الفجوة الجنسانية في الزراعة سيزيد المحاصيل بنسبة 20 إلى 30 في المئة، ما يمكن خفض نسبة الجوع بنسبة 12 إلى 17 في المئة (وهو ما يترجم إلى دعم 100 مليون إلى 150 مليون شخصاً). وفيما

يشكل تعزيز التعليم في الممارسات الزراعية الحديثة طريقة لضمان محاصيل إنتاجية أعلى، تشكل إمكانية الوصول إلى مؤسسات الادخار والائتمان كوسيلة لتمكين المرأة في التغلب على جزء من قيودها في المشاركة في الزراعة ضرورة رئيسية أخرى.

21. بالتالي، يمكن أن يشكل الاستثمار في المرأة والفتاة أداة لتعزيز توقعات طويلة الأجل للنمو ورفاه الإنسان، لا سيما من خلال تمكن المرأة والفتاة من الوصول إلى آليات ومؤسسات الادخار والائتمان. حققت المنطقة تقدماً في سياق تعزيز مجموعة الفرص والموارد لضمان المشاركة الفاعلة للمرأة والفتاة في عملية التنمية هذه. ووفقاً لهدف التنمية المستدامة 5.5 (أ)، يمنح معظم الحكومات في أفريقيا الأولوية لتوفير رأس مال أولي (ائتمان) وخدمات مالية أخرى للمرأة كي تبدأ مشاريعها الاقتصادية وتنميتها. ومن خلال هذه البرامج، تستطيع المرأة أن تحصل على أموال دون فائدة كي تنشئ أعمالها التجارية. كذلك، يستهدف صندوق الشباب العاطل عن العمل (ذكور وإناث)، بينما ركزت مجموعة من الحكومات على إدماج المرأة والشباب وسكان الريف في القطاع المالي.

22. كان النمو الاقتصادي قوياً في الفترة الواقعة بين عام 2000 و2011 حيث بلغ نسبة 6 في المئة في السنة في المتوسط، و4 في المئة بين عام 2012 و2016 قبل أن ينخفض إلى 3.2 في المئة عام 2018. لكن هذا الأداء الاقتصادي لم يترجم إلى خفض كبير في الفقر وعدم المساواة، حيث أضعفت المستويات العالية لعدم المساواة في أفريقيا الجنوبية وشرق أفريقيا آثار النمو على الحد من الفقر. يستطيع وضع منهجيات قائمة على النوع الاجتماعي وإجراء بحوث لمعالجة "تأنيث الفقر" توفير رؤى في النتائج غير المتكافئة في النمو الاقتصادي، حيث كثيراً ما يوجد المزيد من النساء بين الفقراء نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية. تشير عبارة "تأنيث الفقر" إلى حالة الفقر غير المتكافئة بين النساء مقارنة بالرجال. يرتبط ذلك في جوهره إلى عدم المساواة بين الجنسين، حيث تكون تجارب المرأة والرجل مختلفة عندما يتعلق الأمر بالتفاوتات في الدخل والفرص. تستطيع هذه التجارب أن تؤثر على النتائج الاجتماعية والاقتصادية وتحددها وتصرفها ولتي غالباً ما تكون منحرفة لمصلحة الرجل. هناك مبادرات متعددة في أرجاء القارة لتحسين الأطر لهذا التحليل القائم على نوع الجنس ومنهجيات أخرى من خلال التعداد أو جمع بيانات دراسات استقصائية جديدة، أو إعادة تحليل مجموعات البيانات القائمة، وذلك من أجل فهم العوامل القائمة على النوع الاجتماعي وآثار الفقر المدقع والمشارك بين الأجيال، إضافة إلى قابلية التضرر.

23. تشمل تداخلات أخرى من الفقر وقابلية التضرر والتهميش في القارة حدوث كوارث بشرية وطبيعية وصددماتها الاقتصادية اللاحقة، بما في ذلك تكاليف الرعاية الصحية والاستشفاء. غالباً ما تزج هذه الأحداث الأسر المعيشية الهشة أصلاً وتتسبب في غرقها أكثر في الفقر أو تدفع بالذين يعيشون على هامش الفقر. مثلاً، رغم كون تحدي إييولا متقطعاً بالنسبة لغرب ووسط أفريقيا، فإنه لا يستهلك المزيد من موارد الدولة ويعيد توجيه الجهود من مجالات أخرى من التركيز الإنمائي فحسب، بل يغير أيضاً ديناميكيات الأسر. وفي هذه الحالات، تفقد الأسر الأفراد الذين يؤمنون عادة المعيشة مثل رب الأسرة المعيشية وأصحاب دخل آخرين ومقدمي رعاية، إضافة إلى الأطفال. ويستمر الجفاف وتجليات أخرى في تردي البيئة التي تؤثر على القطاع الزراعي في إبقاء الأسر المعيشية في حالة الفقر وتدفع بأسر معيشية جديدة إليه أيضاً. مثلاً، تكمن نسبة كبيرة من تآثر الزراعة الأفريقية بتغير المناخ في واقع أن نظمها الزراعية تبقى مروية بمياه الأمطار ومتخلفة، كون غالبية المزارعين في أفريقيا هم مزارعين صغار ذوي موارد مالية ضئيلة وإمكانية حصولهم على البنى التحتية محدودة وإمكانية وصولهم إلى المعلومات متباينة.

3.2 المجال الحاسم (ب) - التعليم وتدريب المرأة

24. يتعين أن تتبع كافة التدخلات في العوالم الاجتماعية والاقتصادية مبدأ 'عدم إغفال أحد'، وذلك وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. وضعت مبادرات مختلفة في المنطقة لضمان إمكانية الوصول المتكافئ إلى التعليم مع نتائج متفاوتة. ومع ذلك، تخطى تركيز السياسات معدلات الالتحاق بالمدارس إلى اعتبارات أخرى، بما في ذلك نوعية التعليم والتعلم والبقاء في المدارس والنتائج الأكاديمية. فيما يتعلق بقطاع التعليم، توفرت بيانات ذات صلة لتصميم تنفيذ التدخلات التي نص عليها إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2063 والتطلعات.

25. وفيما تركز إمكانية الوصول إلى التعليم في غالبية الأحيان على التعلم المدرسي، يتطلب محو الأمية بين النساء التزاماً بجوانب متعددة أخرى تتضمن التدريب المهني والإصلاحات التعليمية والتعلم مدى الحياة. هذه الأمور مهمة بشكل خاص للنساء والفتيات كونهن يحصلن عادة على قسط أقل من الدراسة الرسمية والتدريب في مراحل حياتهن. تم إحراز تقدم كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم في أفريقيا، بحيث حقق العديد من البلدان تكافؤاً جنسياً في التعليم الابتدائي وفق ما بينته زيادة نسبة 5 نقاط مئوية في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين عامي 2000 و2017. لكن رغم هذه الزيادات، تبقى أفريقيا المنطقة الأبعد عن تحقيق المساواة الجنسانية على كافة مستويات التعليم، لا سيما في التعليم الثانوي. كما أن هناك معدلات إنجاز أدنى على مستوى التعليم الابتدائي ومعدلات الانتقال بين المستوى التعليمي الأساسي إلى الثانوي، والمستوى الثانوي إلى الجامعي، والجامعي إلى العمل بأجر.



استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا
تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25

وفي العديد من البلدان الأفريقية يكون معدل إتمام التعليم الثانوي أقل من 20 في المئة، وتقريباً لا تكمل أي فتاة من الأسر المعيشية الفقيرة التعليم الثانوي العالي.

26. وفيما يتعلق بمشاركة القوة العاملة، تشكل بطالة الشباب في القارة الأفريقية مشكلة مستمرة، لا سيما نظراً إلى الطفرة في أعدادهم. وفي الوقت نفسه، لم يواكب التوظيف الرسمي النمو في القوة العاملة، لا سيما في المناطق الحضرية. بالتالي، يحتمل أن تكون الإناث بين هؤلاء الشباب في وضع غير مؤات، ما يفاقم تهميشهن. الشباب هن الأكثر تضرراً من البطالة في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، حيث يبلغ معدل القوة العاملة 46 في المئة مقارنة بنسبة 57 في المئة لنظرائهن الذكور. الشباب هن الأكثر تضرراً في أسواق العمل نتيجة المهارات الضعيفة والعوائق الثقافية والجنسانية عبر البلدان. لذا، تبقى الفوائد المحتملة لشباب أفريقيا غير محققة كون نسبة ثلثي عدد الشباب عاطلة عن العمل أو محبطة أو يعملون في وظائف غير ثابتة. بالتالي، يكتسب الهدف الاستراتيجي لإعلان ومنهاج عمل بيجين أهمية في تحسين إمكانية وصول المرأة إلى التدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا.

27. وعلى المستوى الكلي، يستمد اقتصاد القرن الـ21 شكله بدرجة كبيرة من التكنولوجيات ويتأثر بوتيرتها. وفقاً لتقديرات لجنة الاقتصاد الأفريقية، ستطلب نسبة 90 في المئة من الوظائف في أفريقيا مهارات في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، وسيتم خلق حوالي مليوني وظيفة جديدة في مجالات الحاسوب والرياضيات والهندسة المعمارية والهندسة. وقدرت الدراسة الاستقصائية العالمية للعجز في الكفاءات لعام 2015 العجز بنسبة 38 في المئة، بينما المهن التي يشهد الطلب عليها (فيما يتعلق بالاستخدام) كانت ذات صلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEMs). ولكي تغتنم المرأة فرص العمل الكبيرة الحالية والمستقبلية في قطاع التكنولوجيا، يتعين إغلاق التحيز الجنساني في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

28. تتمتع أفريقيا بأعلى مستويات البطالة والعمل غير النظامي في العالم. يشكل التعليم الجيد شرطاً أساسياً لمعالجة البطالة ولتزويد الأشخاص بالمهارات الضرورية للوفاء بمتطلبات سوق العمل المعاصر. لذا، القارة هي في حاجة ملحة للاستثمار في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للنساء والفتيات، إلى جانب الاستثمار في تحقيق المساواة واستكمال التعليم الثانوي. ويشكل التعليم الجامعي مجالاً آخر يتطلب التركيز الاستثماري كونه مرتبطاً بشكل وثيق بالمزيد من فرص العمل وإنتاجية أكبر والدخل.

الجدول 1: أمثلة قطرية عن تعليم وتدريب النساء والفتيات

البلد	المجال	وصف موجز
مدغشقر	الإلام بالقراءة والكتابة	نجح برنامج العمل الدراسي الإضافي القطري للمراهقين المدغشقرين (ASAMA) الذي يحارب الأمية من تأمين حصة من الطالبات بنسبة 53 في المئة ونسبة 90 في المئة من المعلمات.
الكونغو	الشمولية	كان الكونغو من بين البلدان التي استثمرت في استراتيجيات لتعزيز إبقاء الفتيات في المدارس، مستعرضاً المناهج من أجل تحقيق مراعاة أكبر للجانب الجنساني، مذكياً الوعي الجنساني بين المعلمين، جاعلاً في الوقت نفسه من البنية التحتية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني.
الموزمبيق	التدريب	استحدثت وزارة العلوم والتكنولوجيا حزمة تدريبية من أجل إعداد المرأة للقيام بأعمال حرة مستدامة. ابتكر النشاط التدريب على التكنولوجيا الإحيائية والعلوم البيولوجية مركزاً على الصحة والتغذية.
زيمبابوي	التعلم مدى الحياة	أتاح البلد للأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة الالتحاق بصفوف في العصر أو المساء في أي مدرسة يختارونها. نجم عن ذلك عام 2017 تسجيل 137,784 تلميذاً ونسبة 58 في المئة منهم كانوا من الإناث.
أوغندا	التمويل	ارتفعت مخصصات برنامج النظافة الصحية في فترة الطمئ من 694,000,000 شلناً أوغندياً في السنة المالية 2015/6 إلى 1,204,435,203 شلناً أوغندي في السنة المالية 2018/9.

شهد عام 2015 انضمام وزارة التعليم إلى عدة شركاء في التنمية لإطلاق 'مبادرة المدارس الآمنة'، ما عزز التسجيل في المدارس. وفي عام 2018 أيضاً، وفر تعاون آخر للوزارة الاتحادية مع شركاء في التنمية ما أطلق عليه اسم 'لا يمكن للتعليم أن ينتظر'، إمكانية وصول آمنة ومنصفة لـ194,000 طفلاً متضرراً من النزاعات ونسبة 52 في المئة منهم كانوا فتيات.	إمكانية وصول آمنة ومنصفة	نيجيريا
---	--------------------------	---------

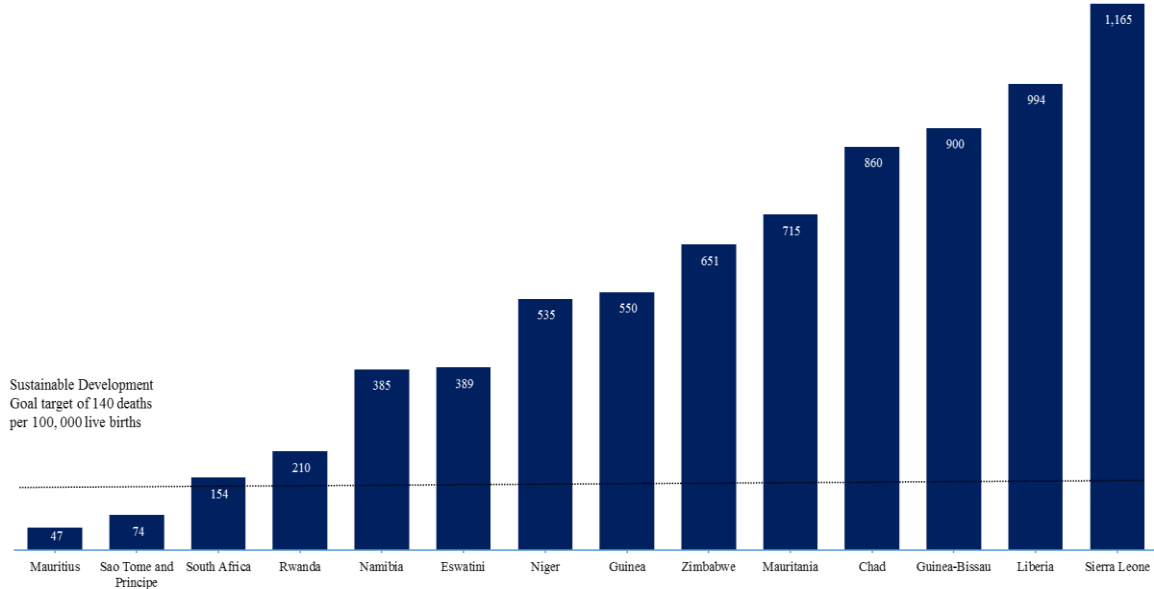
المصدر: التقارير الوطنية المقدمة

3.3 المجال الحاسم (ت) - المرأة والصحة

29. لا تشكل إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة حقاً من حقوق الإنسان فحسب، بل تمكن أيضاً مشاركة المجتمعات المحلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال إبقاء الأشخاص منتجين والوقاية من الأمراض وإنقاذ الحياة. لذا، تشكل زيادة إمكانية المرأة من الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة والملائمة والميسورة التكلفة وإلى المعلومات والخدمات ذات الصلة طوال دورة الحياة أمراً أساسياً. ونظراً إلى أن النساء والفتيات يتحملن في معظم الأحيان عبء العمل بدون أجر، بما في ذلك رعاية أفراد الأسرة المرضى، فإن ذلك يؤثر مباشرة على نوعية حياتهن.

30. تحسنت النتائج المتصلة بالصحة في أفريقيا إلى حد كبير بدءاً من أوائل الألفية الثانية. وعلى مدى عقد ونصف من الزمن، انخفض عدد وفيات الأمومة من أكثر من 685 وفاة لكل مئة ألف مولود حي إلى 439 حالة وفاة كمعدل وسطي، وتراجع معدل وفاة الرضع من 50 وفاة لكل ألف مولود حي إلى 39 وفاة، وتراجع معدل وفيات الأطفال من 80 وفاة تقريباً لكل ألف مولود حي إلى 57، وبلغ متوسط العمر المتوقع للبالغين عند الولادة 62.8 سنة كمعدل وسطي عام 2015 فيما كان أقل من 55 سنة كمعدل وسطي عام 2000. ساهمت هذه التحسينات في النتائج الصحية في النمو الاقتصادي والتنمية. ووفقاً لما أشارت إليه تقديرات حديثة في الفترة 2000-2015، زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة واحد في المئة في أفريقيا نتيجة انخفاض معدلات وفيات الأمومة بمقدار 125 وفاة. ولوحظ أثر مماثل نتيجة زيادة 9 أعوام من العمر المتوقع. وفيما يعكس هذا التقدم التحسينات في النفقات الصحية وإمكانية وصول الأطفال والنساء إلى خدمات الرعاية الصحية، فإن إمكانية الوصول هي أبعد ما تكون عن الشمول في أفريقيا وتظهر أوجه عدم مساواة مهمة بين البلدان وفي داخلها.

31. معظم وفيات الأمومة في أفريقيا هي ناجمة عن نزيف، ارتفاع في ضغط الدم خلال فترة الحمل، أمراض سابقة للحمل بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أمراض منقولة، الإجهاض غير المأمون ومضاعفات من الولادة. يوفر الرسم 2 لمحة عامة عن نسبة وفيات الأمومة في المنطقة.



Source: ECA analysis based on data from AGDI National Reports (Mauritius and South Africa), Demographic Health Surveys for Chad (2014), Guinea (2012), Liberia (2013), Namibia (2013), Niger (2012), Rwanda (2014/15), Sierra Leone (2013) and Zimbabwe (2015), Multiple Indicator Cluster Surveys Guinea-Bissau (2014), Mauritania (2014) and Sao Tome and Principe (2014), and the UNICEF *State of the World's Children 2017* for Eswatini.
Note: Dotted line represents Sustainable Development Goal target for countries of 140.

الرسم 2: نسبة وفيات الأمومة، 2011-2015 (وفيات لكل ألف ولادة حية)

فيما يتعلق بمساعدة ذوي المهارات عند الولادة، والمستخدمه عامة كبديل لوفيات الأمومة، يفود الجنوب الأفريقي الطريق كمنطقة دون إقليمية حيث كافة البلدان زادت معدلات التغطية وخفضت نسبة عدم المساواة خلال الفترة ما بين عام 2000 و2015.



استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا

تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25

32. وبالإشارة إلى تعزيز برامج الوقاية التي تعزز صحة المرأة في المنطقة الأفريقية، هناك التزام بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حيث التزمت الدول الأعضاء بتنفيذ إمكانية حصول الجميع على خدمات صحية إنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة/ وذلك بحلول عام 2015. تكمن الأهداف الرئيسية في توفير خدمات تنظيم الأسرة الميسورة التكلفة والمقبولة والممكن الحصول عليها لتمكين الأزواج من اختيار عدد وتباعد وتوقيت ولادة أطفالهم، منع الحمل غير المرغوب به، خفض نسبة حمل المراهقات وحالات الحمل عالية الخطورة، وخفض الإجهاد غير المأمون، لمنع حدوث وخفض حالات الأمراض المنقولة جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير العلاج لها، وتحقيق انخفاض سريع وكبير في اعتلال ووفيات الأمهات. وفي الاستعراض العام وتقييم تنفيذ البرنامج عام 1999، أوصت الدول الأعضاء بأعمال أساسية لتسريع عملية التنفيذ.

33. قامت الدول الأعضاء بمبادرات مراعية للمنظور الجنساني والتي تعالج الأمراض المنقولة جنسياً، ضعف المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الجنسية والإنجابية، وأفادت بلدان عن استثمارات أجريت في تعزيز التحصين الروتيني والتكميلي، ومتابعة مرضى داء السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعالجت بلدان في أرجاء المناطق دون الإقليمية مسائل تؤثر على حقوق المرأة والفتاة بالصحة الإنجابية. وتماشياً مع هدف التنمية المستدامة 3 بشأن صحة السكان وهدف التنمية المستدامة 6 بشأن ضمان حصول الجميع على الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق، بما في ذلك تنظيم الأسرة، منحت الحكومات الأولوية لصحة ورفاه المرأة والرجل والأطفال من خلال اتباع سياسات تخفف عبء الأمراض وتحسن الحياة الصحية.

34. وعدم المساواة في الحصول على هذه الخدمات والحقوق بين جميع فئات الدخل والمواقع (الريفية - الحضرية) هو أمر هام بشكل خاص لسببين. أولاً، عدم المساواة في إمكانية الحصول على هذه الخدمات والحقوق لا توفر معلومات كافية مستندة على أسس لإجراءات السياسة العامة. ثانياً، عدم المساواة في الحصول على هذه الخدمات والحقوق يحركها تعليم الإناث ضمن جوانب أخرى، ما يبين الاتساق بين أهداف الصحة والتعليم.

35. ثمة تركيز على إمكانية وصول المرأة إلى برامج الرعاية الصحية لتحسين صحة الأم والوليد والطفل. حق إمكانية الحصول على أعلى معايير الصحة الجسدية والعقلية هو حق من حقوق الإنسان. إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والحقوق المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية هي أساسية في تحقيق الأهداف الصحية ضمن الالتزامات العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة، تطلعات جدول أعمال 2063، إطار الاتحاد الأفريقي المحفز للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا بحلول عام 2030، خطة عمل مابوتو بشأن الحقوق المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية 2016-2030، ومؤخراً استراتيجية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الحقوق المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية 2019-2030.

36. رغم ذلك، وكما ذكر في القرار الرائد للبرلمان الأفريقي بشأن دور البرلمانين المتعلق بإعمال الحق بالصحة وتحقيق الأهداف الصحية في أفريقيا - تستمر القوانين والممارسات الجزائية والتمييزية في تقويض ومنع إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والمتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية للفئات الضعيفة، بما في ذلك الوصمة والتمييز للوصول إلى الفئات الضعيفة المؤكدة حقها برعاية صحية وخدمات رعاية فيروس نقص المناعة البشرية/الحقوق المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية غير التمييزية - وعدم إغفال أحد. اعتماداً على قرار البرلمان الأفريقي التاريخي، أجريت مشاورات إقليمية لمنندى حقوق الإنسان الوطنية وبرلمانين بشأن إعمال الحق بالرعاية الصحية والقضاء على الإيدز، نايروبي 2018.

37. ومن خلال تعزيز البحوث ونشر المعلومات بشأن صحة المرأة، يشكل استمرار إجراء البحوث أمراً حاسماً للسياسات والاستراتيجيات القائمة على الأدلة. ويمكن رصد ظاهرة إيبولا عن كثب في سيراليون من تحقيق تقدم جوهري على المرض وآثاره الاجتماعية الاقتصادية والذي يحمل المرأة شذائد غير متكافئة، لا سيما بصفتها مقدمة رعاية. لكن، رغم التقدم المحرز في البحوث والمعلومات، يبقى ثمة حاجة لموارد إضافية ورصد وأعمال متابعة لصحة المرأة.

38. وفي أفريقيا، هناك تحسن ملحوظ في معدلات وفيات الأمومة منذ عام 2000 مع وجود تفاوت بين البلدان وفي داخلها. وتتطلب إمكانية وصول الجميع إلى المعلومات والخدمات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية توسيع النطاق لمعالجة الأسباب الكامنة للأمراض غير المعدية الناشئة التي تمس بالمرأة والفتاة والحرص على ألا تعيق الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هذه الخدمة.

3.4. المجال الحاسم (ث) - العنف ضد المرأة

39. يشكل العنف ضد المرأة والطفل انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة والفتاة ويشكل في الوقت نفسه قضية صحة عامة خطيرة. يشمل العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي سواء حصل في الأماكن العامة أو الخاصة. ويشمل أيضاً الانتهاك الجنسي للأطفال الإناث في الأسرة المعيشية والاعتصاب والاعتصاب الزوجي والتحرش الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وممارسات أخرى تقليدية ضارة بالنساء، والاتجار بالنساء والدعارة بالإكراه. لوحظ تنوع في الاستعراض مع تقديم بعض البلدان تقارير بشأن التقدم المحرز في مكافحة العنف ضد المرأة بشكله الواسع، فيما قدمت بعض البلدان تقارير تتحدث فيها بشكل خاص عن العنف ضد المرأة. ومع ذلك، يبقى العنف ضد المرأة بجميع أشكاله مصدر قلق بالغ بشأن حقوق الإنسان والصحة والتقدم الاقتصادي في أفريقيا.

40. العنف ضد المرأة والفتاة راسخ بعمق في المجتمعات وتغذيه بشكل رئيسي الممارسات الاجتماعية والاقتصادية والمعتقدات التي تظهر على مستويات مختلفة وبأشكال متنوعة. وتماشياً مع هدف التنمية المستدامة 5.2، منحت الحكومات الأفريقية الأولوية للتدخلات من أجل القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة والممارسات الضارة. حققت هذه الحكومات تقدماً ملحوظاً في إدراج مبادئ وأحكام هذه الصكوك القانونية في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية، معتمدة تشريعات وسياسات وتدابير أخرى لمكافحة العنف ضد المرأة.

41. واتخذت دول أعضاء في المنطقة تدابير متكاملة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. اتخذت التدابير ضمن الأطر الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وتشمل:

- إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، ملاحظاً أن العنف ضد المرأة ينتهك حقوق الإنسان للمرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل (1989)، ترغم الدول على "اتخاذ كافة التدابير الفاعلة والملائمة سعياً لإلغاء الممارسات التقليدية التي تسيء إلى الطفل".
- يطالب بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000) الحكومات باعتماد التدابير التشريعية ووضع مخالفات جنائية تتعلق بالاتجار ومساعدة وحماية ضحايا الاتجار.
- يرغم البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2000) الدول الأطراف على حظر بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة (2000).
- يرغم البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (2003) الحكومات على اتخاذ التدابير الضرورية للقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

42. لوحظت استراتيجيات ابتكارية في المنطقة تشمل بحثاً متعمقاً ودراسات تجريبية بشأن أسباب ونتائج العنف ضد المرأة وفعالية التدابير الوقائية. واستعرضت بلدان في المنطقة التشريعات القائمة بشأن العنف ضد المرأة، إلى جانب وضع مجموعة واسعة من منصات الإبلاغ عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. أيضاً، اتخذت بلدان تدابير للقضاء على القوالب النمطية التمييزية والممارسات الضارة للمرأة وتميز ضدها. ورغم التقدم المحرز الملحوظ، لا يزال العنف ضد المرأة متجذراً بعمق ومرسخاً في الممارسات الاجتماعية الأبوية. وتماشياً مع الالتزامات العالمية والإقليمية، تحتاج المنطقة إلى اتخاذ تدابير جذرية للقضاء على الاتجار بالمرأة ومساعدة ضحايا العنف الناتج عن الدعارة والاتجار على وجه الاستعجال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كليتها، لا سيما هدف التنمية المستدامة 5 بشكل خاص. يعرض الجدول أدناه وضع البلدان في المنطقة فيما يتعلق بصكوك مختارة تتناول العنف ضد المرأة.

الجدول 2: وضع التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بشأن العنف ضد المرأة

البلد	حقوق الطفل	بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية	إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة	الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال
التشاد	√(1990)	√(2002)	√(2002)	√(2009)
إسواتيني	√(1995)	√(2012)	√(2012)	√(2012)
غينيا	√(1990)	√(2011)	(2016)	√(2004)
غينيا - بيساؤ	√(1990)	√(2010)	√(2014)	√(2007)
ليبيريا	√(1993)	☒ ^s	☒ ^s	√(2004)



استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا
تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25

√(2005)	☒	√(2007)	√(1991) ^r	موريتانيا
√(2003)	√(2009)	√(2011)	√(1990)	موريشيوس
√(2002)	√(2002)	√(2002)	√(1990)	ناميبيا
√(2004)	√(2012)	√(2004)	√(1990)	النيجر
√(2003)	√(2002)	√(2002)	√(1991)	رواندا
√(2006)	☒	☒	√(1990)	ساو تومي وبرينسيبي
√(2004)	√(2010)	√(2012)	√(1990)	سيشل
√(2014)	√(2002)	√(2001)	√(1990)	سيراليون
√(2004) ^r	√(2009)	√(2003)	√(1995)	جنوب أفريقيا
√(2013) ^r	√(2013)	√(2012)	√(1990)	زيمبابوي

المصدر: تحليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (تموز/يوليو 2018)

ملاحظات: √ = صدق البلد على المعاهدة x = لم يصدق البلد على المعاهدة تمثل الأرقام بين هلالين سنة التصديق. ^r = لم يعرب البلد عن تحفظات. تعرب موريتانيا عن تحفظات عامة فيما يتعلق بمواد أو أحكام اتفاقية حقوق الطفل. تعرب جنوب أفريقيا وزيمبابوي عن تحفظات فيما يتعلق بالمادة 15(2) من البروتوكول. s = البلدان التي وقعت لكن لم تصدق على الصك.

43. أقر معظم بلدان أفريقيا أعمال دعوة وإبلاغ ورصد وتقييم، إلى جانب بذل جهود منسقة لإنهاء الإفلات من العقاب على العنف ضد المرأة والفتاة. ومن أجل ردع الحالات المتزايدة من العنف ضد المرأة والفتاة، ثمة حاجة لتسريع وتعزيز خدمات الدعم المتكاملة للناجين من العنف ضد المرأة، وذلك لضمان الفاعلية والسلامة والثقة.

3.5. المجال الحاسم (ج) - المرأة والنزاعات المسلحة

44. فيما يتعلق بمشاركة المرأة في تسوية النزاعات على مستويات صنع القرار، تشير الأدلة النظرية والتجريبية إلى أن المرأة قد يكون لها مصلحة في السلام أكثر من الرجل. على سبيل المثال، يعني التقسيم الجنساني للعمل أن المرأة لا تعرّض نفسها حقاً للنزاعات، يرجع ذلك جزئياً إلى أنها أكثر قابلية لحل النزاعات بالوسائل السلمية. لكن بوصفها ربة منزل، يرجح أن المرأة تحركها بواعث ضد النزاعات لكنها تعلم بأنها ستجمع الأشلاء في النهاية.

45. حاولت البلدان الأفريقية عن وعي إدماج المرأة في كوادرها النظامية ووفرت لها أيضاً القدرات النظامية للعمل في صنع السلام وتسوية النزاعات وإدارة حقوق الإنسان.

46. إحدى الطرق كي تظهر الدول الأعضاء التزامها بأحكام قرار مجلس الأمن 1325 (الأمم المتحدة، 2000ب) والقرارات اللاحقة التي تتناول مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وتعزيز مساهمة المرأة في تشجيع ثقافة السلام هي من خلال وضع خطة عمل وطنية. ولوحظ إلى أنه ذُكر في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن بأن هذه الخطة تحتاج إلى العناصر التالية كي تكون فاعلة: "قيادة قوية وتنسيق فاعل، عمليات تصميم شاملة، التكلفة والميزانيات المخصصة للتنفيذ، رصد وتقييم، إلى جانب المرونة من أجل التكيف مع الحالات الناشئة."

المربع 1. توفير الحماية والمساعدة والتدريب للمرأة اللاجئة والنساء الأخرى النازحات اللاتي يحتجن للحماية الدولية والنساء المشرذات داخلياً

في غرب أفريقيا، عمل مركز كوفي أنان الدولي لحفظ السلام والتدريب في غانا وليبيريا وسيراليون فعلياً مع المرأة في التدريب على منع نشوب النزاعات وبناء التعايش السلمي، وفي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات على مستوى المجتمعات المحلية. يخرّج المركز مئة محترفة سنوياً

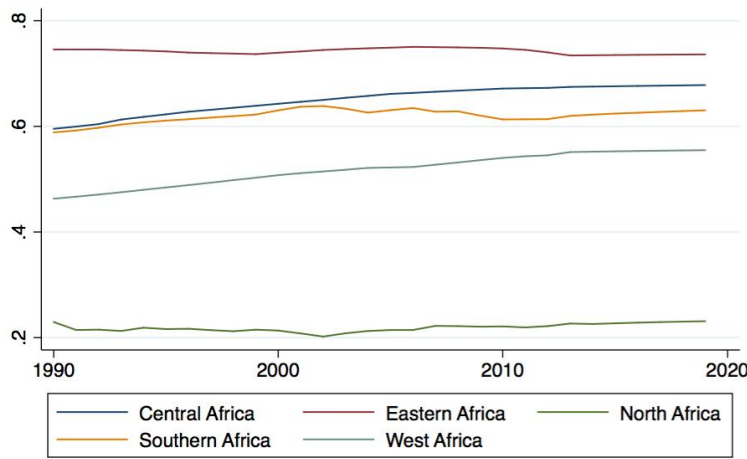
47. حاولت بلدان عن وعي إدماج المرأة في كوادرها النظامية ووفرت لها أيضاً القدرات النظامية للعمل في صنع السلام وتسوية النزاعات وإدارة حقوق الإنسان تماشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن 1325. يراد من هذا تعزيز فترات أطول من السلام المستدام حيث تؤدي المرأة دوراً فعلياً في مفاوضات السلام وبناء السلام.

3.6. المجال الحاسم (ح) - المرأة والاقتصاد

48. يتمثل تمكين المرأة الاقتصادي في عملية يزداد من خلالها رأس مال المرأة الإنساني والمالي والمادي إلى جانب إمكانية حصولها على منافع من الفرص الاقتصادية المؤدية إلى تمثيل وإسماع صوت محسن. يؤدي تمكين المرأة الاقتصادي إلى تحول اجتماعي، ومساواة موضوعية بين الجنسين وتغييرات مجدية في حياة المرأة والفتاة. يضاف إلى ذلك أنه يمكن الاستثمارات في التعليم وفي قطاعات إنتاجية أخرى ويخلق أمناً بشرياً بين الأجيال.

49. أجرت الحكومات في أفريقيا إصلاحات تشريعية وإدارية لتعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة واستقلاليتها، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الوظائف وظروف عمل لائقة ومراقبة الموارد الاقتصادية، بما في ذلك إمكانية الحصول على ملكية الأرض والتحكم بها وأشكال أخرى من الملكية والائتمان والإرث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة. مثلاً، وفر اعتماد القوانين ذات الصلة توسيع نطاق إمكانية الحصول على الأرض والمسكن، إضافة إلى مراجعة القواعد المتعلقة باحتلال الأرض ومساحات ملائمة للمرأة وحيازتها في العديد من البلدان، مع إلغاء الأحكام التمييزية. وعلى المستويات الوطنية والمحلية، بذلت جهود لتعزيز إمكانيات توليد الدخل للمرأة الريفية من خلال تسهيل وصولها المتكافئ إلى الموارد المنتجة والأرض والائتمان وحقوق الملكية وبرامج التنمية والهيكل التعاونية ومراقبتها.

50. من خلال تسهيل وصول المرأة إلى الموارد والتوظيف والأسواق والتجارة، تستطيع المرأة أن تواجه بطالة أعلى، العمالة غير الرسمية، العمالة الفقيرة والهشاشة في التوظيف عبر البلدان. ورغم أن المرأة أصبحت متفقة أكثر وحاضرة في القوة العاملة، غير أن التباين الاجتماعي والقانونية والمؤسسية لم تواكب وقائع التغيير هذه، بل أخرجت أكثر المساواة والمشاركة في سوق العمل في العديد من البلدان. لا شك في أن المرأة قطعت شوطاً كبيراً م في عالم العمل خلال العقود الأخيرة حيث أن المزيد من النساء تمكن من الوصول إلى التوظيف النظامي ويشاركن بثبات في قطاعات كانت تعتبر تقليدياً حكراً على الرجل (قطاعات تقنية، عملية، البناء). لكن الوتيرة والمسار بطيئان جداً. يوفر الرسم أدناه لمحة عامة عن مشاركة المرأة في القوة العاملة عبر مناطق دون إقليمية ويبين زيادة تراكمية متدنية عبر المنطقة عموماً حيث أن معدلات المشاركة في شمال أفريقيا هي الأدنى بين المناطق دون الإقليمية.



الرسم 3: معدلات مشاركة القوة العاملة الأنثوية

المصدر: تخفي الأرقام المجموعة لتوظيف المرأة واقع أن غالبية النساء العاملات تتركز في القطاع النظامي حيث يمثلن نسبة 74% في أفريقيا (منظمة العمل الدولية، 2016)

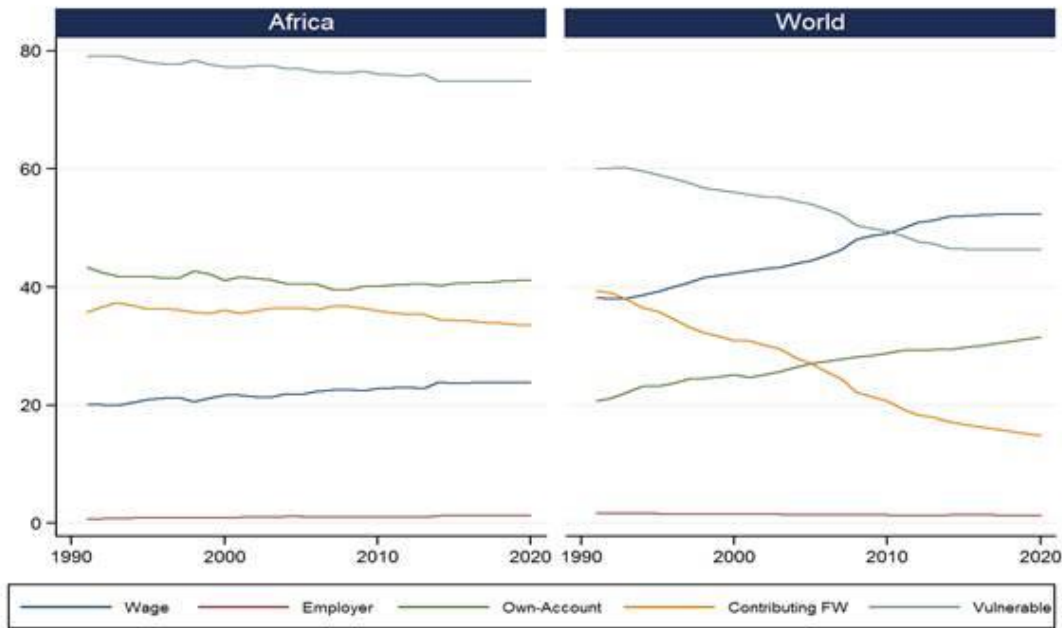
51. تقدم الحكومات في المنطقة خدمات تجارية وتدريب وإمكانية الوصول إلى الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا، لا سيما للمرأة ذات الدخل المنخفض. وفي شرق وغرب أفريقيا، استثمرت بعض الحكومات في تعزيز ودعم العمل الحر للمرأة وتنمية المشروعات الصغيرة. يضاف إلى ذلك أنها وفرت إمكانية الحصول على الائتمان ورأس المال، إلى جانب روابط إبتكارية مع مؤسسات مالية. وفي العموم، خلال الثلاث سنوات الماضية، كانت التحسنات في إمكانية الحصول على الخدمات المالية مؤثرة. المجاورة الأكبر للخدمات المالية للمكان حيث يعيش الأشخاص والإمكانية الأكبر في الحصول على الهواتف الخلوية ساهمت كثيراً في هذا النمو الهائل.

استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا
تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25

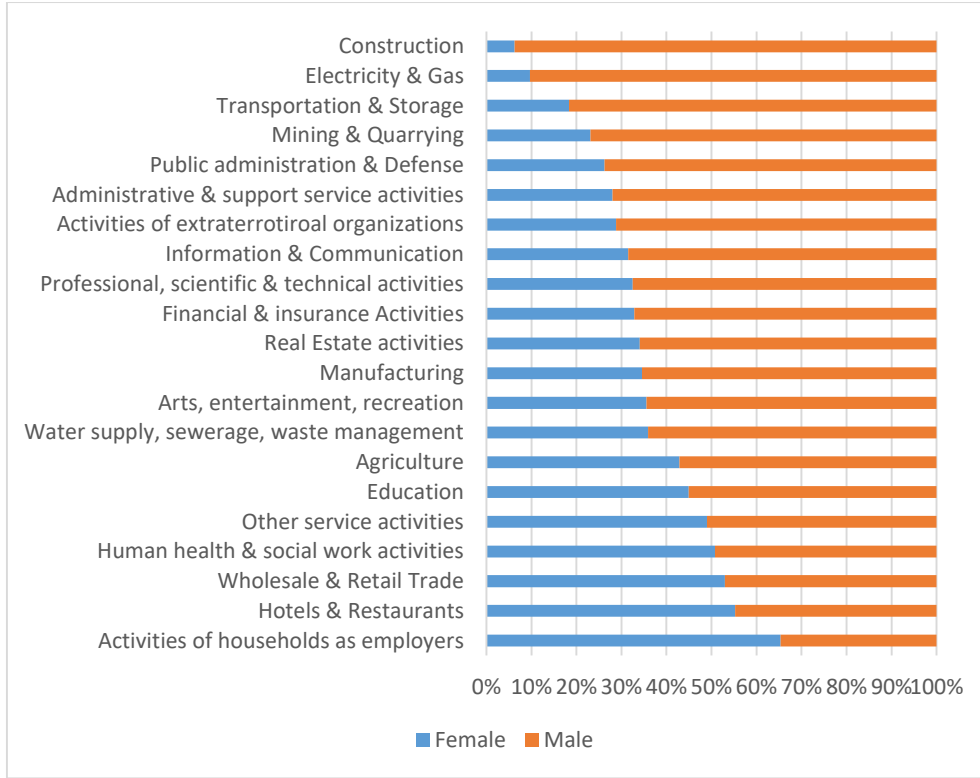
52. مركزة على النساء والرجال العاملين، تواجه الدول الأعضاء تحديات صعبة في نقل، لا سيما المرأة، إلى عمل جيد وإنتاجي. ويتمثل المصدر الرئيسي للقلق في تعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة والشبكات التجارية، في نسبة النساء في العمالة الهشة. مثلاً، عدد العاملين لحسابهم الخاص وأفراد الأسر العاملين هو عالٍ كثيراً ويتوقع أن يكون بنسبة 75 في المئة بحلول عام 2020 (أنظر الرسم أدناه). عام 2018، عملت نسبة من النساء (79 في المئة) أعلى من نسبة الرجال (68 في المئة) في القطاع غير النظامي في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا حيث هذا النمط معكوس. تشوه أوجه عدم المساواة هذه تخصيصاً فاعلاً لرأس المال البشري في سوق العمل، مع آثار سلبية على الإنتاجية وأرباح الشركات والتنوع الاقتصادي.



الرسم 4: وضع عمالة المرأة

المصدر: منظمة العمل الدولية - المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (2020-1990)

53. عالمياً، تواجه المرأة في مكان العمل حصة من التمييز المتنوع أكبر من التي يواجهها الرجل وتتراوح بين الفصل المهني والفجوة في الأجور بين الجنسين والتحرش الجنسي وإجازة الأمومة وإجازة الأبوة. ويجعل انعدام وجود تدابير لإحراز تقدم بشأن المساواة بين الجنسين ضمن مكان العمل من الصعب معالجة القضاء على الفصل المهني وجميع أشكال التمييز في العمل. فعندما تدخل المرأة قوة العمل النظامية، ينجح في أغلب الأحيان الفصل المهني المستمر في تمثيلها في قطاعات مرتبطة بأعمالها في الرعاية المنزلية. وفي العموم، يميل الرجل لأن يوظف في قطاعات كثيفة رأس المال وتتطلب مستوى أعلى من التعليم، بينما تشكل المرأة الأغلبية في قطاع الخدمات، بما في ذلك تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم كما هو مبين في الرسم أدناه.



الرسم 5: الفصل المهني بحسب النوع الاجتماعي في أفريقيا

المصدر: (تقرير غير منشور معد عام 2017) اقتصاد المرأة في أفريقيا استناداً إلى بيانات من منظمة العمل الدولية - المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (2009-2014) بيانات من 14 بلداً أفريقياً بما فيه الجزائر (2011)، جمهورية بنن (2010)، بوتسوانا (2010)، مصر (2013)، إثيوبيا (2013)، غمبيا (2014)، غانا (2013)، غينيا (2012)، ليبيريا (2010)، مدغشقر (2012)، موريشوس (2011)، أوغندا (2009)، زيمبابوي (2012) وزمبابوي (2011).

54. غالباً ما تكون التحديات في تعزيز المرأة والرجل للتنسيق بين مسؤوليات العمل والأسرة متجذرة في استخدام الوقت والافتقار اللاحق إلى الوقت الذي يختبره المزيد من النساء. يشكل الافتقار إلى الوقت قيداً كبيراً على مساهمة المرأة في الاقتصادات الوطنية مثلاً، تمضي المرأة ما معدله اربع ساعات يومياً في عمل غير مأجور فيما يمضي الرجل ما معدله أكثر قليلاً من ساعة واحدة. وبإمكان الآثار التراكمية لذلك أن تستغرق فترة كبيرة من الوقت الذي يمكن تخصيصه لمهام إنتاجية تتصل بأنشطة السوق والعمل المأجور.

55. لم يعكس النمو الاقتصادي لافريقيا انخفاضاً في مستوى الفقر وعدم المساواة. كذلك، لم تستفد المرأة ما يكفي من هذه الاتجاهات الحديثة في النمو الاقتصادي. تبقى معدلات مشاركة القوة العاملة منخفضة حيث تستمر المرأة في مواجهة بطالة أعلى والعمالة غير النظامية والعمالة الفقيرة والهشاشة. يوفر تعزيز الأعمال الحرة للمرأة وتسهيل نمو الأعمال التجارية بدءاً من رأس المال الأولي والمنشآت الصغيرة والعمال التجارية الكبيرة، طريقاً للوصول إلى التمكين الاقتصادي الموضوعي.

56. تسيطر المرأة في ارجاء المنطقة على الإنتاج الريفي والزراعي وذلك نتيجة التمييز في القطاعات حيث تستلزم المعيشة أعمالاً حرة. ثمة حاجة لتسهيل الانتقال إلى قطاعات إنتاجية تعزز مشروعات الفرص التي تركز على الإنتاج الجيد والمنتجات العالية الغلة والخدمات. توفر الرقمنة واستخدام التكنولوجيات حلولاً منخفضة الكلفة وفاعلة من أجل التحول والانتقال إلى قطاعات صناعية أخرى.

57. خلال الأعوام الخمسة الماضية، استمرت غالبية النساء العاملات في أفريقيا في التركيز على القطاع غير النظامي حيث عناصر العمل اللائق غالباً ما تكون مفقودة، بما في ذلك الحماية والتمثيل. وبشكل خاص، يستمر ضمان حيازة الأرض والحقوق أحد الشواغل التي تتطلب سياسة قوية وعمل تشريعي.

3.7. المجال الحاسم (خ) - ضمان مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار

58. يسلط إعلان ومنهاج عمل بيجين الضوء على أهمية تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية من خلال "إعادة تحديد الأولويات السياسية، إدراج بنود جديدة في جدول الأعمال السياسية التي تعكس وتعالج مشاغل المرأة الجنسانية والقيم والتجارب،

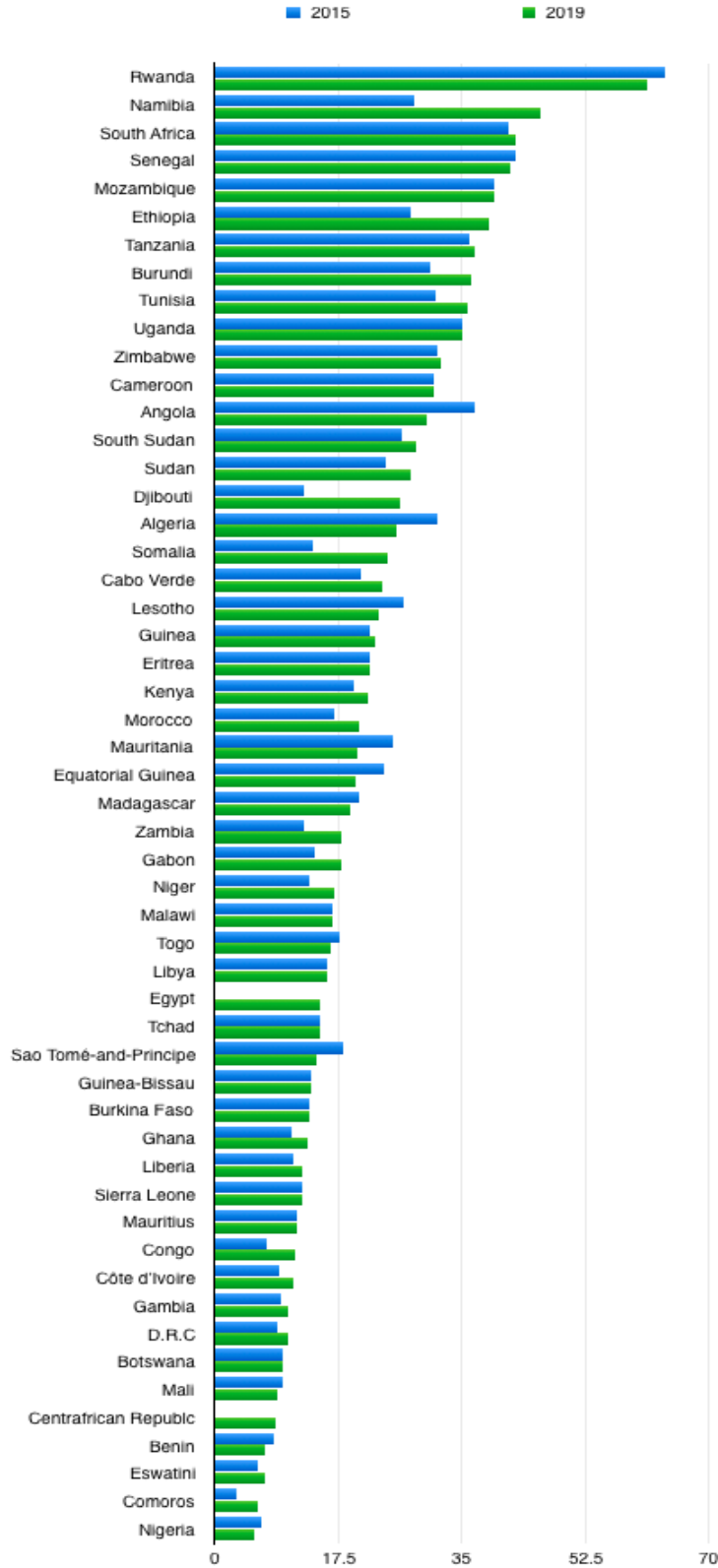


استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا
تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25

وتوفير منظورات جديدة بشأن إدراج القضايا السياسية. "يحدد الإعلان هدفاً بنسبة 30 في المئة من النساء في عمليات صنع القرار. وتشير نتائج الاستعراض إلى أن بلدان المنطقة منحوا الأولوية لمشاركة المرأة في القيادة والأدوار السياسية وتتخذ تدابير لضمان إمكانية الوصول المتساوية للمرأة إلى هيكل السلطة وصنع القرار ومشاركتها الكاملة فيها. وفي بعض الحالات، أحرزت بلدان تقدماً من خلال مبادرات تشريعية، فيما قامت بلدان أخرى بمحاولات مقصودة من خلال تعيينات، لكن التقدم المحرز يبقى متفاوتاً.



الرسم 6: نسبة وجود المرأة في البرلمان، الاتحاد البرلماني

59. يبيّن الرسم 6 أن في بداية كانون الثاني/يناير 2019، 13 بلداً (رواندا، ناميبيا، جنوب أفريقيا، السنغال، موزامبيق، إثيوبيا، تانزانيا، بروندي، تونس، أوغندا، زيمبابوي، الكاميرون وأنغولا) - حققت هدف وجود نسبة 30 في المئة على الأقل من النساء في البرلمان الوطني، وهو الهدف المحدد في إعلان ومنهاج عمل بيجين. لدى جميع هذه البلدان نظام حصص وتمثيل انتخابي نسبي. ووفقاً للبيانات المجمعّة من الاتحاد البرلماني، تصدرت رواندا باستمرار المرتبة الأولى في العالم فيما يتعلق بنسبة وجود المرأة في البرلمان منذ عام 2015.



60. وفي عالم الأعمال، تتيح مشاركة المرأة والرجل في هيئات وعمليات صنع القرار التعبير عن احتياجاتهم المحددة والدعوة إلى التغيير. من الأهمية في مكان أن تحتل المرأة مكاناً هاماً على المستويين الوطني والمحلي، إلى جانب مكانها في القطاعين العام والخاص. وفي هذا السياق، تبين دراسة حديثة شاملة لعدة بلدان أجراها مصرف التنمية الأفريقي أن المرأة تشغل في مناصب مديري المجالس نسبة 12.7 في المئة فقط (364 من أصل 2,865) في 307 شركات مسجلة في 12 بلداً أفريقياً. كذلك، لا تشغل المرأة منصباً في مجلس إدارة حوالي ثلث الشركات الأفريقية، وتشغل امرأة واحدة فقط منصب مدير في ثلث آخر.

61. بصرف النظر عن الخطوات الكبيرة التي قامت بها بعض البلدان، لا تزال المرأة ضعيفة التمثيل على مستويات صنع القرار، بما في ذلك في البرلمان والقضاء، مناصب القيادة العليا في الخدمة المدنية، وعلى المستوى الوزاري. لا يزال هناك عوائق منهجية تعيق المشاركة المتكافئة للمرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك المواقف الثقافية السلبية، انعدام الحصص للمرأة وانعدام قدرات المرشحات المحتملة. بالتالي، لا بد من الاستمرار في تعزيز قدرات المرأة كي تشارك في عمليات صنع القرار والقيادة.

المربع 2. استخدام الحصص الجنسانية وتدابير خاصة أخرى

- أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة استخدام "تدابير خاصة مؤقتة" لتحقيق المساواة في المشاركة في الحياة السياسية والعامية. تشمل هذه التدابير استخدام الحصص الجنسانية.
- لدى العديد من البلدان الأفريقية بما فيها أنغولا، غينيا، موريتانيا، النيجر، رواندا، السنغال، سوازيلند وزمبابوي من بين بلدان أخرى حصص انتخابية مخصصة بموجب الدستور وتشريعات إما لعدد أو لنسبة وجود المرأة في البرلمان الوطني. ورغم عدم وجود حصص إلزامية، لدى الأحزاب السياسية الرئيسية في ناميبيا وجنوب أفريقيا حصص طوعية.
- لكن الحصص الجنسانية بمفردها لن تكون فاعلة في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية إن لم تدعمها بيئة مؤسسية مواتية والتي تتضمن آليات إنفاذ.

62. ولوحظ تقدم بطيء ومتفاوت في المنطقة في تمثيل ومشاركة المرأة في صنع القرار على كافة المستويات، ما يدعو إلى وضع استراتيجية قارية ملحة وسريعة ومنسقة لمساواة التقدم المحرز في أرجاء أفريقيا. يتعين أن تتماشى الاستراتيجية مع الالتزام بتنفيذ المادة 9 من بروتوكول مابوتو حيث تعهدت الدول الأعضاء 'بضمان تمثيل ومشاركة متزايدتين وفاعلتين للمرأة على كافة المستويات في صنع القرار'. كما أن هناك حاجة أيضاً لإعادة النظر في الحملات 50/50 الماضية من أجل إعادة تنشيط الجهود لتحقيق مشاركة متزايدة للمرأة في السياسة وصنع القرار.

3.8 المجال الحاسم (د): آليات مؤسسية من أجل النهوض بالمرأة

63. يدعو إعلان ومنهاج عمل بيجين إلى إضفاء الطابع المؤسسي لمصالح المرأة في كافة مجالات وقطاعات السياسات وعلى كافة المستويات. الآلية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين هي هيكل مؤسسي لتعزيز النهوض بالمرأة ولضمان تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان. تكمن وظيفتها الرئيسية في رصد وضمان تنفيذ مبدأ عدم التمييز وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وينص إعلان ومنهاج عمل بيجين على أنه لا بد من تحديد مكان الآلية الوطنية على أعلى مستوى ممكن من الحكومة، وأن يكون لديها موارد كافية، وتتمتع بولاية لوضع تخطيط لكافة السياسات الحكومية يكون مراعيًا للمنظور الجنساني. كما تكلف بتوليد بيانات مراعية للمنظور الجنساني ونشرها.

64. وفي المناطق دون الإقليمية، استخدم تعميم مراعاة المنظور الجنساني كاستراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في كافة قطاعات الاقتصاد. تملك كافة البلدان الأفريقية آلية جنسانية وطنية على شكل وزارة حكومية أو مؤسسة اتصال ضمن الحكومة حيث يُقاد التنسيق والقيادة لوضع السياسات وتنفيذها لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. الآليات الجنسانية الوطنية مكلفة بضمان تنفيذ التعميم الجنساني من خلال أشخاص مهمتهم تنسيق الشؤون الجنسانية في مختلف الوزارات المختصة وضمان أن تبقى المساواة بين الجنسين فكرة مركزية واضحة وأولوية في السياسات العامة.

65. وفي المنطقة، يبدو أن هناك التزامات سياسية بالإصلاح الجنساني، لكن يستمر التنفيذ في كونه تحدياً فيما يتعلق بالسرعة والعمق. تتفاقم هذه العوائق نتيجة العلاقات المعقدة بين القوانين والأعراف وقيم أخرى سواء اعتبرت فردياً أو جماعياً على الرغم من إعلان واضح عن سيادة دستور البلد. لدى البلدان سياسات وقوانين واستراتيجيات لتخطي هذه العوائق، لكنها لا ترقى إلى التنفيذ.

66. أحرزت المنطقة الأفريقية تقدماً فيما يتعلق بتعزيز الآليات الوطنية التي تدعم الآليات المؤسسية من أجل النهوض بالمرأة، لا سيما في المناطق دون الإقليمية في شرق ووسط وجنوب أفريقيا. ورغم ملاحظة أن بين هذه المجموعة من البلدان بذل البعض منها جهوداً لإنتاج إحصاءات ووضع آليات مؤسسية، لا بد من الاعتراف بأنه لا يزال يتعين القيام بهذا القدر الكبير من العمل، خاصة في مجالات: إعداد قوانين أو لوائح أو برامج/استراتيجيات بشأن الإحصاءات، إنشاء قواعد بيانات إلكترونية مركزية و/أو لوحات متابعة، وأيضاً تعزيز القدرات الإحصائية للمستخدمين لتعزيز تقدير الإحصاءات واستخدام الإحصاءات الجنسانية. سجلت المناطق دون الإقليمية في شرق ووسط أفريقيا إحراز تقدم في التشريعات والسياسات العامة والبرامج والمشاريع. وسنت المنطقة دون الإقليمية في جنوب أفريقيا إصلاحات تشريعية ووافقت على سياسات ونفذت برامج من أجل تعزيز لمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

67. واستثمر العديد من البلدان في تجميع بيانات جيدة مصنفة جنسياً، وتم إحراز تقدم كبير على المستوى الإقليمي، وتبني منهجيات جنسانية التي تمكن نتائجها من تحسين استهداف السياسات والتدخلات. هذه البيانات هي شرط لا غنى عنه من الميزة الجيدة والتنفيذ والرصد والتقييم. وما هو حاسم لتقييم وضع عدم المساواة بين الجنسين في البلدان الأفريقية والتقدم المحرز بشأن مختلف الالتزامات العالمية والإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين هو توفر إحصاءات موثوقة وذات صلة بالسياسات.

68. البيانات الجنسانية والإحصاءات هي مؤسسية من أجل تسليط الضوء على مسائل أسوأ تقديرها منذ وقت طويل، وإزاحة الستار عن أوجه عدم المساواة الهيكلية ومحاسبة أصحاب المصلحة حيال الوفاء بالتزاماتهم. معظم البلدان في أرجاء القارة تعمل على إعداد مبادرات محلية مع شركاء لإعداد مجموعات من البيانات العامة و/أو المصنفة جنسانياً من أجل تحديد مشكلة عدم المساواة بين الجنسين من خلالها وتصميم تدخلات لديها موارد كافية ومحددة زمنياً يمكن رصدها. استناداً إلى التقارير الوطنية للبلدان، وفيما تعاني البلدان الأفريقية الغربية من قدرات ضعيفة للتعميم الجنساني وسط عدم مساواة مستمر بين الجنسين، يتبين أن في أفريقيا الجنوبية تتفاقم عدم دقة البيانات من أجل مؤشرات الرصد والتقييم نتيجة تقسيم ضعيف للعمل في البلدان بشأن بيانات إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.

69. تتمتع البيانات بالأهمية في تشكيل مواقف السياسات في جدول الأعمال الجنسانية. قامت البلدان الأفريقية بخطوات واسعة في تجميع البيانات المراعية للمنظور الجنساني غير أن ذلك يستمر في تشكيل عائقاً. تفيد البلدان الأفريقية الغربية عن إحراز تقدم بشأن معايير تتراوح بين آليات تناول تجميع وتصنيف البيانات، والميزة والرصد والتقييم من بين أمور أخرى. وأفادت المنطقة في شرق ووسط أفريقيا أنها أحرزت تقدماً أيضاً في هذا الصدد. وفي هذه المجموعة من البلدان، حددت الأغلبية مجموعة وطنية من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

70. وتبين التقارير الوطنية بشأن هذه الأولوية نجاحات متفاوتة. وأفادت المناطق دون الإقليمية في شرق ووسط وجنوب أفريقيا عن إحراز تقدم في وضع أو تعزيز آليات وطنية تهدف إلى النهوض بالمرأة. وفيما تم إحراز تقدم محدود خلال السنوات الخمس الماضية في وضع وتعزيز آليات جنسانية وطنية في كافة البلدان تقريباً في أفريقيا، تتطلب هذه المؤسسات دعماً مستفيضاً كونها تفتقر للموارد لصنع تأثير لازم وضروري لتحقيق جداول أعمال 2030 لأهداف التنمية المستدامة والاتحاد الأفريقي 2063. وثمة حاجة للالتزام فعلي بإعادة النظر في أدوار ومسؤوليات هذه الآليات الجنسانية الوطنية من أجل تحويلها إلى مؤسسات قوية تمارس ولاية التنسيق بفاعلية. وفي أرجاء المنطقة، التقدم المحرز في تعزيز الآليات المؤسسية للمساواة بين الجنسين هو ملحوظ لكنه مظلل بشكل متقطع نتيجة الافتقار إلى تمويل ملائم لصنع تأثير ملموس وغالباً ما يتطلب إعادة معالجة البيانات الموجودة والتي لم يتم تصنيفها جنسياً في الأصل. تحتاج المنطق إلى بيانات ذات جودة أفضل تبين احتياجات المرأة والفتاة. وفيما يتعلق بإدماج المنظورات الجنسانية في التشريعات والسياسات العامة والمشاريع، قطع العديد من البلدان الأفريقية شوطاً كبيراً في سن إصلاحات تشريعية. لكن هناك حاجة ماسة لمواءمة تعاريف متضاربة، لا سيما فيما يتعلق بتعاريف الطفل.

71. ثمة ميزة في إعادة النظر في دور جهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية في الوزارات القطاعية وإعادة تحديدها، ما سيمكن الأشخاص المعنيين بالاتصال بشأن الشؤون الجنسانية من تأدية دور الحوافز للتغيير والإدماج الفاعل للنوع الاجتماعي في برامج وأنشطة مختلف الوزارات المختصة. سيكون من الحصاد وضع معيار لحيار مراكز التنسيق المحددة وإضفاء الطابع الرسمي على عملها مع توصيف وظيفي وأهداف محددة جيداً ليتم تحقيقها ووضع طرق رصد وتقييم لأنشطتها. مع مراعاة ارتفاع معدل دوران الموظفين وتبديل الوظائف، سيكون من المفيد وجود مجموعات تركيز معنية بالشؤون الجنسانية (عدة أشخاص) بدلاً من مراكز تركيز.



استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا

تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25

3.9. المجال الحاسم (د) - حقوق الإنسان للمرأة

72. حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق منذ منذ الولادة لجميع البشر، وتشكل حمايتها وتعزيزها مسؤولية الحكومات الأولى. عملت الحكومات الأفريقية جماعياً لتعزيز وحماية هذه الحقوق من خلال الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان. ينعكس ذلك في الجهود المبذولة للنظر في الدساتير والقوانين والسياسات ومن خلال التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

73. وتشكل المساواة وعدم التمييز أمام القانون وفي الوصول إلى العدالة، بما في ذلك القضاء على معايير التمييز مجالاً آخر من الأولوية. التزمت الحكومات الأفريقية بدساتيرها من أجل التقيد بالالتزامات حقوق الإنسان وفق ما تنص عليه مختلف الصكوك المعنية بحقوق الإنسان. ويستمر تغيير المعايير الاجتماعية السلبية والأنماط الجنسانية في أرجاء كافة المناطق دون الإقليمية في أفريقيا بشكل هاماً من التركيز نظراً إلى واقع أنها لا تزال تشكل قيداً رئيسياً يعيق ضمان الحقوق المتساوية للمرأة والفتاة. كما أن معظم الحكومات اتخذت إجراءات محددة لصالح الحقوق الأساسية للمرأة والفتاة، لا سيما فيما يتعلق بتوفير التعليم الجيد لهن والتدريب والتعلم مدى الحياة. وتشكل حماية الفتاة من الزواج المبكر ومن تشويه الأعضاء الجنسية الأنثوية مجالاً آخر حيث أحرزت البلدان الأفريقية تقدماً ملموساً.

74. وفي شرق أفريقيا، هناك الكثير من الجهود المبذولة لإنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ووضع برنامج شامل لحقوق الإنسان من أجل إذكاء الوعي بين النساء وآخرين بشأن حقوق المرأة، ما شكل خطوة كبيرة في تحقيق محو الأمية القانونية. كذلك، استثمرت حكومات في جنوب أفريقيا في تعزيز أو إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحماية وتعزيز حقوق المرأة، إضافة إلى إعادة النظر في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية حسبما يقتضيه القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي بعض البلدان، أصبحت القوانين الوطنية، بما في ذلك القوانين العرفية والممارسات القانونية في مجال قانون الأسرة والقانون المدني والجزائي وقانون العمل والقانون التجاري مراعية أكثر للمنهج الجنساني.

الجدول 3: أمثلة قطرية عن حقوق الإنسان للمرأة والفتاة

البلد	المجال	وصف موجز
نيجيريا	إعمال حقوق الإنسان	صدقت نيجيريا على 9 أطر عالمية بشأن حقوق الإنسان من أصل 13، واثنان منها (البروتوكول لمنع الاتجار بالأشخاص واتفاقية حقوق الطفل) أضفي عليهما الطابع المحلي أو أدرجا كجزء من قوانين البلد أو الدولة.
كوت ديفوار	إعمال حقوق الإنسان	أعيد النظر عام 2019 "بخرطة الطريق لتنفيذ توصيات سيداو" وإنشاء لجنة رصد الاستعراض الدوري الشامل (خطة العمل لقرار 1325). أيضاً، أعيد النظر عام 2018 في الخطة المسرعة لمكافحة الزواج المبكر إلى جانب الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. ترتبط كافة هذه الوثائق بخطة التنمية الوطنية 2016-2020
كينيا	إعمال حقوق الإنسان	منح البلد الأولوية للرعاية الطبية لحالات العنف الجنسي والجنساني في كافة مرافق البلد مع عاملين متخصصين ووحدات حيث يعالج العنف الجنسي والجنساني كاستجابة لحالات الطوارئ. تعهدت حكومة كينيا بتعزيز قدرات كلا الحكومات القطرية والأنظمة الصحية للاستجابة لحالات العنف الجنسي والجنساني من خلال بناء القدرات بشأن إجراءات تشغيل موحدة للجان مركز التعافي من العنف القائم على الجنس في المقاطعات. وهناك إذكاء ووعي متواصل بشأن المرأة وحقوق الإنسان لعدم التسامح مطلقاً مع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، و16 يوماً من النشاط ضد العنف ضد المرأة خلال الاحتفال التذكاري بأيام الأمم المتحدة.
ملاي	إعمال حقوق الإنسان	عززت/نفذت الحكومة قوانين وسياسات مكان العمل والممارسات التي تحظر التمييز في استخدام واستبقاء وتعزيز المرأة في القطاعين العام والخاص وتشريعات بشأن الأجر المتكافئ.
الكونغو	محو الأمية القانونية	أنشأ الكونغو لجنة وطنية لحقوق الإنسان التي لديها لجنة فرعية معنية بالمساواة والنوع الاجتماعي ومسؤولة عن تجميع البيانات الدولية والوطنية والمعلومات القانونية بشأن النوع الاجتماعي. تكمن أهداف هذه اللجنة الفرعية في إنشاء قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة، تحديد حقوق واجبات العنصر الجنساني للسكان، الحرص على أن يعرف السكان، لا سيما المرأة والرجل حقوقهما.

المصدر: التقارير الوطنية المقدمة

75. شهدت المنطقة إنجازات كبيرة تتعلق بحقوق الإنسان للمرأة والفتاة فيما يتعلق بتجريم العنف ضد المرأة، حق الميراث، التمثيل القانوني للمرأة وإلى حد ما، محو الأمية القانونية. غير أن المعايير الثقافية في بعض البلدان الأفريقية لا تزال تحرم المرأة والفتاة. ثمة دعوة لتكثيف الجهود في إطلاع الأشخاص بالمعلومات، لا سيما الرجال والمجتمعات المحلية الصغيرة بشأن حقوق المرأة. وغالباً ما يتطلب تغيير المعايير الاجتماعية السلبية والأنماط الجنسانية استخدام رواد ذكور على شكل قادة ذكور رفيعي المستوى، قادة تقليديين وزوجاتهم كأمناء الأعراف والتقاليد كي يؤديوا دور عامل التغيير.

3.10. المجال الحاسم (ر): المرأة ووسائل الإعلام

76. تستطيع وسائل الإعلام توفير قناة معلومات عندما تُسخر لعرض مسائل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ودعم الصكوك التي تضمنها. تستطيع وسائل الإعلام نقل رسائل تتحدى المعايير الاجتماعية والأنماط الجنسانية، المشاركة في تمكين المرأة، وتعبئة الأشخاص للقيام بأعمال إيجابية إزاء تحقيق المساواة بين الجنسين. بالتالي، زيادة مشاركة وصول المرأة إلى التعبير وصنع القرار في وسائل الإعلام وتكنولوجيات التواصل الجديدة ومن خلالها هو أمر هام في تعزيز رؤية وصوت المرأة من خلال إدماجها كمراسلة وكصدر في القصص المنتجة في مواضيع مختلفة.

77. وفي عام 2015، تضمنت نشرات الأخبار الأفريقية النسبة الإجمالية الأعلى من القصص التي تسلط الضوء على الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي عام 2015، أثارت نسبة 20 في المئة من المواضيع الرئيسية في الأخبار قضايا المساواة، مرتفعة من 5 في المئة عام 2010. وفي أفريقيا، اكتسب تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في وسائل الإعلام أهمية. كان هناك زيادة قصص في الصحف والتلفزيون ونشرات الأخبار الإذاعية تقدمها المرأة بنسبة 7 نقاط، ما ضيق الفجوة الجنسانية بنسبة 11 في المئة. تنقل المرأة الأخبار السياسية بنسبة 30 في المئة في أفريقيا، ما يصنع نسبة 30 في المئة من أخبار وسائل الإعلام التقليدية، مسجلة نقاط أعلى من المتوسط العالمي.

الجدول 4: قصص تثار فيها مسائل المساواة بين الجنسين، حسب الموضوع الرئيسي، حسب المنطقة

	Africa
Politics and Government	19%
Economy	18%
Science and Health	19%
Social and Legal	25%
Crime and Violence	21%
Celebrity, Arts and Media, Sports	10%
OVERALL	20%

المصدر: المشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام، 2015

78. لكن، تستمر الاختلالات في نوعية التغطية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمرأة وتصورتها. بالتالي، من المهم تدريب الصحفيين الإناث والذكور على تقديم التقارير المراعية للجنسانية وضمان إتاحة الفرص نفسها للمرأة الصحفية كالتالي لتتاح للصحفيين الذكور. خلافاً لذلك، ستشارك وسائل الإعلام في إدامة المعايير والأنماط الجنسانية من خلال نشر الرسائل الخطأ. ويستطيع التعاون بين الوكالات الإعلامية والمجتمع المدني أن يتيح تنظيم تناول الإعلام للمرأة والفتاة.

79. كذلك، يبقى ثمة حاجة لتعزيز وصول المرأة إلى وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وامتلاكها. لا يزال إمام المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات مستوى منخفض حتى عندما ركزت الأعمال ذات الأولوية على مبادرات لتعزيز معرفة المرأة وقدراتها في هذا المجال. ومع ذلك أدت هذه الأنشطة إلى إنشاء مشاريع حرة عديدة تديرها امرأة.

80. وفيما يتعلق باستخدام الإنترنت، فيما ضاقت الفجوة الجنسانية في معظم المناطق منذ عام 2013، غير أن نطاقها اتسع في أفريقيا، وبلغت نسبة النساء المستخدمات الإنترنت 25 في المئة أقل من نسبة الرجال المستخدمين الإنترنت. أثر ذلك على إمكانية وصول المرأة إلى وسائل الإعلام نتيجة البنية التحتية والتكاليف والمعايير الاجتماعية التمييزية المستمرة.

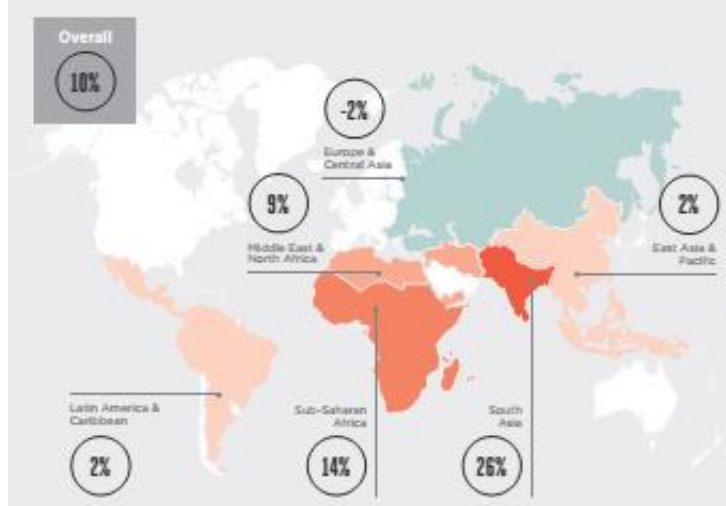
81. ورغم هذا التقدم المحرز، تبقى الفجوة الجنسانية في امتلاك هاتف خلوي منخفضة وفق ما هو مبين في الرسم أدناه، حيث يستخدم عدد متنامي من النساء، بما في ذلك اللاتي يعشن في المناطق النائية، الهواتف الخلوية كوسيلة ضرورية للتواصل.



استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا
تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25



الرسم 7: الفجوة الجنسانية في امتلاك الهاتف الخليوي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل/ بحسب المنطقة

المصدر: التقرير بشأن الفجوة الجنسانية في امتلاك الهاتف الخليوي، 2018

82. أثبتت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أنهما المنصة للناشطات للتعبير عن ذاتهن بحرية من خلال تجاوز وسائل الإعلام التقليدية، ولإذكاء الوعي من خلال تبادل التجارب وحشد الاهتمام بالتحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين. وساعد العمل الناشط بالهاشتاغ في حشد اهتمام الأشخاص بشأن حقوق المرأة مثل الهاشتاغ على تويتر #حملة أعيادنا لنا فتياتنا عام 2013 الذي سجل مليون تغريدة، وذلك لمساعدة التلميذات النيجيريات المختطفات. لكن يستمر مدى تمكن نشاط المرأة على الإنترنت للتأثير على عمليات صنع القرار وصنع السياسات في عدم التنبؤ به.

83. وتستطيع وسائل التواصل الاجتماعي أن تشكل تحديات عندما تستخدم الفضاءات الافتراضية لشن هجمات مباشرة على المرأة والفتاة ما يتسبب بضرر نفسي ويضر بالسمعة ويضع عوائق أمام مشاركتهم في المجتمع. يدعو ذلك لاهتمام الدول الأعضاء أكثر في معالجة هذه التحديات، لا سيما حيث تتقاطع مع تسلط الأقران والمطاردة وأشكال أخرى من المضايقة عبر الفضاء الإلكتروني.

84. بذلت بلدان جهوداً متضافرة في تمثيل المرأة في وسائط الإعلام حيث تعالج الرؤية بطرق إيجابية لضمان إدماج وتعبير المرأة في القطاعات ومنصات إعلامية أخرى. توفر وسائل التواصل الاجتماعي إمكانية وصول المرأة فيما يتعلق بنقل الرسائل وتعزيز صورة متوازنة للمرأة. لكن ثمة حاجة للمزيد من العمل فيما يتعلق بالاتصال المتبادل بحيث تستمر وسائل الإعلام التفاعلية مدركة للأبعاد الجنسانية وخالية من الأنماط الجنسانية حيث تعالج جيداً مسائل الحماية من التحرش وتسلط الأقران واستمالة الأطفال عبر الإنترنت وأمن الفضاء الإلكتروني. ويستطيع التدريب على الاستخدام الملائم لتكنولوجيات المعلومات والاتصال كوسيلة تواصل وكانعكاس للتفاعلات في الحياة الحقيقية، أن يساعد كلا المرأة والرجل في استخدام الإعلام بطرق إيجابية حيث الفصل العاطفي لإرسال الرسائل وتجهيلها لا يساعدان السلبية بل يعززان الاحترام. ومع الرقمنة المتزايدة وإمكانية الوصول التي توفرها الهواتف الخليوية، يتعين بذل جهود متضافرة لضمان أن تملك كل امرأة هاتفاً، وهنا يستطيع عمالقة الشركات والإعلام أن يؤديوا دوراً حاسماً.

3.11 المجال الحاسم (ز): المرأة والبيئة

85. استمرت البلدان الأفريقية بالقيام بخطوات كبيرة في إشراك المرأة والفتاة في صنع القرار المتعلق بالبيئة على كافة المستويات، بما في ذلك المحافظة عليها وحمايتها وإعادة تأهيلها. يضيف إشراك المرأة والفتاة في هذه العمليات قيمة على البرامج البيئية ويسهل تجميع البيانات المصنفة جنسياً، ما يعزز مشروعية هذه البرامج من أجل إدماج الشواغل والمنظورات الجنسانية في سياسات وبرامج من أجل التنمية المستدامة.

86. قامت بعض البلدان الأفريقية بإجراءات لإدماج الأبعاد المراعية للمنظور الجنساني في خدمات وهياكل أساسية تماشياً مع هدف التنمية المستدامة 7 المتعلق بتأمين الطاقة للجميع، وهدف التنمية المستدامة 9.1 بشأن البنية التحتية وهدف التنمية المستدامة 6 بشأن المياه والصرف الصحي. وضعت بلدان أخرى قوانين وسياسات واستراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني للنفط والغاز وتغير المناخ والبيئة والموارد الطبيعية، إلى جانب المياه والصرف الصحي.

87. واستناداً إلى التقارير الوطنية للبلدان في شرق ووسط أفريقيا، تمت إنجازات في إدماج منظور جنساني في السياسات البيئية. والنساء والفتيات في بعض البلدان في المنطقة لا يشاركن في القيادة والإدارة وإدارة الموارد البيئية والطبيعية فحسب، بل يشاركن أيضاً في رصد وتقييم تأثير السياسات البيئية ومشاريع البنية التحتية المستدامة بشأن المرأة والفتاة. كما أن أفريقيا أحرزت تقدماً في تعزيز قاعدة الأدلة وإذكاء وعي في قابلية التأثير المتفاوتة لدى المرأة والفتاة بالتدهور البيئي والكوارث.

الجدول 5: أمثلة قطرية بشأن المرأة والبيئة

البلد	المجال	وصف موجز
ناميبيا	الشمولية	تستمر ناميبيا في إنفاذ القانون 7 للإدارة البيئية لعام 2007 والسياسة الوطنية بشأن الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية لعام 2013. جلب بروز ونمو حركة الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية العديد من المنافع للمجتمعات المحلية، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في السياحة وإدارة الموارد الطبيعية. وفي البلد، ثمة عدد كبير من الموظفين في المحميات ويعتبر ذلك إلى جانب مشاركة المرأة في صنع القرار نموذجاً لقطاعات أخرى.
زيمبابوي	الشمولية	أحد المبادئ التوجيهية، السياسة المعنية بالمناخ في البلد لعام 2016، هو أن تكون السياسة مملوكة كلياً لزيمبابوي وأن تكون بشكل خاص مراعية للمنظور الجنساني.
ليبيريا	تقييم أثر المناخ على المرأة	تتعترف السياسة الوطنية للكوارث وقانون وكالة حماية البيئة وقانون الإدارة الوطنية للكوارث بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في التنمية والعبء الذي تحمله خلال الكوارث. بالتالي، توفر القوانين الأحكام لكافة الأنشطة المنفذة من الحكومة وجميع شركائها قبل وخلال وبعد حدوث الكوارث، وذلك من أجل شمل مشاركة المرأة وفئات ضعيفة أخرى بصورة استباقية ووعي.

المصدر: التقارير الوطنية المقدمة

88. شهدت المنطقة مشاركة المرأة المتزايدة في صنع القرار بشأن مسائل تتعلق بالبيئة والمناخ. وشهدت أيضاً توفير هياكل أساسية فضلى، إلى جانب إمكانية معززة للوصول إلى الماء والصرف الصحي مانحة السياسات الوطنية منظور جنساني متزايد. كما تركز التقارير الوطنية أيضاً على ضعف المرأة المستمر خلال الأزمات المناخية. هذه الأمور ليست مقتصره على الممارسات التي تعرض المرأة للخطر خلال أو بعد الكوارث (مثل الاستغلال أو الاتجار) فحسب، بل تشملها أيضاً في عمليات إعادة الانتعاش بعد الكوارث. كما تحتاج البيانات والإحصاءات المتعلقة بالكوارث إلى تعزيزها وأن تصبح مصنفة جنسياً، وذلك من أجل إجراء تقييم أفضل لاحتياجات المرأة في حالات الأزمات.

3.12. المجال الحاسم (ز): الطفلة

89. بذلت البلدان الأفريقية جهوداً لحماية حقوق الطفلة في فترة الاستعراض. تماشياً مع هدف التنمية المستدامة 5، ركزت غالبية البلدان على تنفيذ سياسات وبرامج هدفت إلى خفض زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ووضع حد له، كذلك تنفيذ السياسات والبرامج التي هدفت إلى القضاء على العنف ضد الفتيات.

90. تم توجيه تدخلات إذكاء الوعي باتجاه تغيير مفهوم ومواقف حماة التقاليد السلبية والممارسات الثقافية التي تقوّض حقوق الطفلة. وشملت التدابير الموضوعية لتعزيز وحماية كامل مجموعة حقوق الطفلة ضمان توفر حقيبة اللوازم الصحية النسائية للمرأة والمراهقة من أجل أن يديرا احتياجات النظافة الخاصة والحيض.

المربع 3. معالجة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في كينيا

إشراك المسنين في كينيا في مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية جلب المزيد من الرجال إلى عملية المكافحة والذين أصبحوا رواد حماية حقوق الفتاة وتعليمها. كذلك، مكن توفير سبل العيش البديلة للقائمات بالختان المصلحات بعض المجتمعات المحلية من التخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. يضاف إلى ذلك أن الحكومة أنشأت مجلس مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية عام 2013 كي ينسق تنفيذ قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لعام 2011. ولهذه الغاية، صمم المجلس برامج مثل إدماج رسائل أساسية بشأن مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في منهاج المدارس وعزز تدخلات إذكاء الوعي والتدريب والمشاركة لقادة المجتمعات المحلية.



91. أحرزت بلدان تقدماً في تحقيق نتائج تعليم محسن ومهارات الطفلة من خلال استراتيجيات وبرامج مختلفة، بحيث وضعت واستعرضت سياسات تعليم من منظور جنساني لضمان إدماج وتعميم الجنسانية في سياسات وبرامج وميزانيات وخطط عمل قطاع التعليم.

92. كذلك، اتخذت المنطقة تدابير لتحسين بيئة التعليم. تشمل التدابير: تعزيز المناهج الدراسية لجعلها مراعية أكثر للمنظور الجنساني، وضع أحكام معيارية لبناء المدارس وفصل مراحل الفتيات والفتيان، مرافق لذوي الإعاقة، وتوفير حقيبة اللوازم الصحية النسائية للفتيات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه كان هناك برامج توعية للمعلمين بشأن المساواة بين الجنسين.

93. وقامت بعض البلدان بمبادرة إدماج التنقيف الجنسي في مناهج التعليم. يضاف إلى ذلك أن بعض الحكومات بنت مدارس الفرصة الثانية للفتيات اللاتي تركز الدراسة أو لم يحظين بالتعليم المدرسي. وتم توفير حوافر للفتيات في الفروع العلمية والتقنية مثل جوائز الإيكواس للتمييز لتعزيز مهاراتهن والتدريب في مجالات جديدة وناشئة، لا سيما في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

94. وتماشياً مع هدف التنمية المستدامة 3، أحرزت المنطقة تقدماً أيضاً في زيادة إمكانية حصول الفتيات على الرعاية الصحية الملائمة والميسورة والجيدة والخدمات ذات الصلة. كما أن خصوية المراهقات هامة من الناحيتين الصحية والاجتماعية. يحتمل أن تختبر الأم المرافقة نتائج سلبية للحمل وهي مقيدة في قدرتها على متابعة الفرص التعليمية أكثر من الشابات اللاتي يؤخرن الحمل.

95. قامت الدول الأعضاء بأعمال ابتكارية لمعالجة المعايير والممارسة التي تقوّض حقوق الطفلة. تشمل هذه المبادرات: تعزيز إدارة مرافق الصرف الصحي والنظافة للفتيات من خلال توفير مجموعة من مواد النظافة الصحية للفتيات وإنشاء مراحيض وحمامات منفصلة من بين أمور أخرى. كذلك، لوحظ إحراز تقدم في ضمان توفير خدمات صحية ملائمة وتضييق الفجوة الجنسانية في إمكانية الحصول على التعليم الجيد، إلى جانب بناء بيئات مدارس تراعي المنظور الجنساني. أصبح تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب للفتيات اتجاهاً متنامياً وتم تحفيزه في العديد من البلدان.

4. النتائج الموجزة

- 1) لم يؤدي النمو الاقتصادي القوي في أفريقيا إلى انخفاض مناسب للفقر. يفاقم تفاوت الفرص الذي تواجهه المرأة تعرضها للفقر.
- 2) التعليم الجيد هو شرط ضروري لمعالجة مستويات البطالة العالية والعمل غير النظامي في أرجاء أفريقيا.
- 3) تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب للفتيات يتنامى وتم تحفيزه في عدد من البلدان.
- 4) ثمة تحسن ملحوظ في صحة الأم كما ثبت ذلك من خلال خفض معدلات الوفيات في المنطقة.
- 5) زاد الدعم بشأن العنف ضد المرأة في المنطقة فيما يستمر الإبلاغ والرصد والتقييم يشكلون تحدياً.
- 6) حاولت بلدان عن وعي إدماج المرأة في كوادرها النظامية ووفرت لها أيضاً القدرات النظامية للعمل في صنع السلام وتسوية النزاعات وإدارة حقوق الإنسان تماشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن 1325.
- 7) تبقى معدلات مشاركة القوة العاملة منخفضة حيث تستمر المرأة في مواجهة بطالة أعلى والعمالة غير النظامية والعمالة الفقيرة والهشاشة.
- 8) استمرت غالبية النساء العاملات في أفريقيا في التركيز على القطاع غير النظامي حيث عناصر العمل اللائق غالباً ما تكون مفقودة، بما في ذلك الحماية والتمثيل.
- 9) يستمر ضمان حيازة الأرض والحقوق أحد الشواغل التي تتطلب سياسة قوية وعمل تشريعي.
- 10) ولوحظ تقدم بطيء ومتفاوت في المنطقة في تمثيل ومشاركة المرأة في صنع القرار على كافة المستويات.
- 11) وفي أرجاء المنطقة، التقدم المحرز في تعزيز الآليات المؤسسية للمساواة بين الجنسين هو ملحوظ لكنه مظل بشكل متقطع نتيجة الافتقار إلى تمويل ملائم لصنع تأثير ملموس.
- 12) قطعت البلدان الأفريقية شوطاً كبيراً في سن إصلاحات تشريعية وسياسات عامة وبرامج.
- 13) يستمر إنتاج البيانات والإحصاءات في أن يكون أحد العناصر الضرورية ورغم التقدم البطيء في هذا القطاع، لا يزال هناك الكثير للقيام به.

- 14) شهدت المنطقة إنجازات كبيرة تتعلق بحقوق الإنسان للمرأة والفتاة فيما يتعلق بتجريم العنف ضد المرأة، حق الميراث، التمثيل القانوني للمرأة وإلى حد ما، نحو الأمية القانونية. غير أن المعايير الثقافية في بعض البلدان الأفريقية لا تزال تحرم المرأة والفتاة.
- 15) أحرزت البلدان تقدماً في تمثيل المرأة في وسائل الإعلام لضمان إدماج المرأة والتعبير والصورة الإيجابية في قطاعات ومنصات مختلفة.
- 16) شهدت المنطقة مشاركة المرأة المتزايدة في صنع القرار بشأن مسائل تتعلق بالبيئة والمناخ.
- 17) قامت الدول الأعضاء بأعمال ابتكارية لمعالجة المعايير والممارسة التي تقوّض حقوق الطفلة. تشمل هذه المبادرات: تعزيز إدارة مرافق الصرف الصحي والنظافة للفتيات من خلال توفير مجموعة من مواد النظافة الصحية للفتيات وإنشاء مراحيض وحمامات منفصلة من بين أمور أخرى.
- 18) تماشياً مع هدف التنمية المستدامة 5، ركزت غالبية البلدان على تنفيذ سياسات وبرامج هدفت إلى خفض زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ووضع حد له، كذلك تنفيذ السياسات والبرامج التي هدفت إلى القضاء على العنف ضد الفتيات.
- 19) أفادت البلدان عن استثمارات في التحصين الروتيني والتكميلي المعزز وفي متابعة مرضى السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتخلفين.
- 20) تستمر في ارجاء المنطقة التحديات الرئيسية في تجميع البيانات واستخدامها وإدارتها، ما يجعل تقييم التنمية وأداء السياسات صعباً. مصادر مالية غير ملائمة، ضعف في القدرات ونوعية أثر التنسيق ضعيفة، حسن توقيت البيانات وإنتاج بيانات مصنفة وذات صلة.

5. الرسائل الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية

96. لغاية تحقيق المساواة بين الجنسين، ثمة حاجة لسياسات وأعمال تحويلية إلى جانب موارد مالية ملائمة ومتوقعة لتمكين المرأة والفتاة من تجاوز العوائق الهيكلية والمؤسسية.

أ. يشكل تعطيل الأنماط السلبية والمعايير الاجتماعية والممارسات الضارة والتقليدية التي تديم أوجه عدم المساواة بين المجتمعات، عاملاً مغيراً للعبة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- غالباً ما يتطلب تغيير المعايير الاجتماعية السلبية والأنماط الجنسانية استخدام رواد ذكور على شكل قادة ذكور رفيعي المستوى، قادة تقليديين وزوجاتهم كأمناء الأعراف والتقاليد كي يؤدي دور عامل التغيير (التعلم من #حملة الرجل نصير المرأة).
- إطلاق حملة للقضاء على العنف ضد المرأة وافتتاح، الاستناد إلى تجارب أفريقيا وممارساتها الجيدة #حملة التوحد.
- تسريع وتعزيز خدمات الدعم المتكاملة للناجين من العنف ضد المرأة لضمان الفاعلية والسلامة والثقة.
- معالجة التمييز بين القطاعات والعنف ضد المرأة والفتاة، لا سيما بين النساء ذات الإعاقة، المسنين واللاجئات والمشردات داخلياً.
- ضمان إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها.

ب. الموارد المالية المستدامة والمتوقعة هي حاسمة لتنفيذ الالتزامات والسياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- مخصصات محددة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة قطاعات المالية العامة.
- تأمين التزام عالي المستوى والتمويل من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية.
- ربط تمويل أهداف التنمية المستدامة إلى جانب التمويل المتعلق بالمناخ بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.
- بدء تمويل ابتكاري وتعزيزه وتوسيع نطاقه حيثما يتواجد من أجل صاحبات المشاريع.

ج. يستطيع الاستثمار في أدوات ابتكارية وتكنولوجية وإجراءات وطرائق إحداث ثورة في إدارة البيانات واستخدامها:

- تسخير منافع البيانات الرقمية مثل بيانات الوقت الحقيقي من أجل إدماج بيانات مراعية للمنظور الجنساني في دورات البرنامج، بدءاً من التخطيط وصولاً إلى التقييم.
- تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للوصول إلى الأمهات من أجل تسجيل الولادات في الخطوة الأولى من الحصول على الهوية القانونية.
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل جميع البيانات وتحليلها.
- تعزيز أنظمة الإحصاءات الوطنية من أجل توليد ونشر البيانات المراعية للمنظور الجنساني من وعبر النظم الإيكولوجية.



استعراض خمسة وعشرين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

الاستعراض الإقليمي لأفريقيا
تقرير موجز عن فترة 2015-2019

(BPfA)+25

- تعزيز تجميع واستخدام الإحصاءات الجنسانية المتعلقة بالكوارث من أجل تقييم أفضل لاحتياجات المرأة في حالات الأزمات.
- .IV سيدعم إطلاق المؤسسات المحتملة حقوق المرأة في كافة القطاعات.
 - إعادة النظر وإعادة تحديد دور جهات الاتصال الجنسانية في الوزارات القطاعية للتحفيز من أجل ا لتغيير والإدماج الفاعل للنوع الاجتماعي في برامج وأنشطة مختلف الوزارات المختصة.
 - تسخير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.
- .V يستطيع استخدام التكنولوجيات الرقمية توفير حلول ضئيلة الكلفة وفاعلة من أجل تحويل إمكانية حصول المرأة على الخدمات وانتقال المرأة إلى القطاعات الصناعية:
 - دعم إمكانية الحصول على هواتف الخليوي والإنترنت للمرأة الريفية والحضرية للتمكن من الوصول إلى الخدمات والأسواق والتمويل ومعلومات هامة أخرى.
 - الاستثمار في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب للمرأة والفتاة من أجل توفير مهارات تأسيسية ضرورية لاستخدام التكنولوجيات الرقمية والمساهمة في الابتكارات الرقمية إلى جانب التنقل بين متطلبات سوق العمل العصري.
- .VI يستطيع تسريع وتنسيق الاستراتيجيات القارية دعم تنفيذ ومساءلة الالتزامات الموافقة عليها بشأن المرأة في مراكز السلطة وصنع القرار:
 - إعادة تشجيع الحركة النسائية من أجل التمثيل والتعبير والتأثير.
 - تنفيذ مبدأ 50/50 والعمل الإيجابي ونظام الحصص من أجل المشاركة المتزايدة للمرأة في السياسة وصنع القرار.
- .VII يعزز التنفيذ الفاعل لقرار الأمم المتحدة 1325 والإبلاغ والمساءلة ثقافة السلام ومشاركة المرأة في منع النزاعات وتسويتها:
 - تحتاج خطط العمل الوطنية القائمة لوضع تكلفتها وميزنتها وتنفيذها بينما تحتاج البلدان التي لا تملكها أن تضع خطط عملها..
 - زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام والوساطة.
 - إدماج ثقافة السلام في التعليم الرسمي والمدني.